في النهاية عادت الحكومة الى المسار الصحيح كما اكد الاتحاد الوطني

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 29
الخميس
2023/04/06

No. : 7778

2005/4/6

صمام الامان وخيمة الشراكة

أول رئيس عراقي منتخب ديمقراطيا

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الرئيس مام جلال... قامة الاعتدال والحوار والتفاهم
- نحو عراق جديد خال من الإضطهاد الطائفي و القومي والتسلط والطغيان
- التوافق الوطني بين المكونات حاجة عراقية حقيقية
- الرئيس مام جلال كان خيمة لتوحيد الخطاب العراقي والكوردستاني
- قوباد طالباني: الاتفاق خطوة صحيحة من اجل معالجة المشاكل بشكل جذري
- د.ريواز:حان الوقت لارسال مشروع الموازنة الى برلمان كردستان
- الافتتاحية :رأي الاتحاد الوطني هو الرأي العام الكوردستاني.. والعكس صحيح
- لم يرغب احد في أن يكون جزءا من السياسة الفاشلة للسنوات الماضية
- السوداني: أمامنا واقع جديد فيه إرادة سياسية، والمصلحة لكل العراقيين
- في النهاية عادت الحكومة الى المسار الصحيح كما اكد الاتحاد الوطني
- قرار محكمة باريس قطع مبررات عدم ارسال الميزانية الى برلمان كردستان
- يونامي تسلم مقترحاتها حول مقاعد المكونات الى الاتحاد والديمقراطي
- رئيس الجمهورية : أهمية تحسين المستوى المعيشي للمواطن العراقي
- الاتحاد الوطني: لن نصوت دون إجراء متابعة دقيقة لمشاريع كركوك

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- وليد خدوري: موافقة سومو
- القصة الكاملة لعملية القبض على صدام حسين
- نبيل فهمي : بعد عقدين من غزو العراق
- رؤية ملامح خطة عراق 2050 بين مواجهة التحديات وتوقعات الانجاز

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- كبير مستشاري أوغلو: دميرتاش وعثمان كافالا سينعمان بالحرية
- محمد إحسان أوزدمير : الانتخابات التركية.. التحالفات والمسارات

المرصد السوري و الملف الكردي

- الإدارة الذاتية: الاجتماع الرباعي مضيعة للوقت ورهان خاسر
- صالح مسلم: التقارب بين الأسد وأردوغان دافعه محاربة الكُرد فقط

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- فرات المحسن: أمريكا خيار المصالح أم تعزيز البنى الديمقراطية؟!
- اتجاهات تطوير القواعد العسكرية في العالم
- غسان شربل: المفتاح الصيني والمنطقة

العدد: 7780... 2023-04-06

الرئيس مام جلال... قامة الاعتدال والحوار والتفاهم

*تقرير:فريق الرصد والمتابعة

يعتبر يوم السادس من نيسان من كل عام، يوما تأريخيا ومهما في تأريخ الحكم في العراق حيث ولأول مرة تم انتخاب رئيس له ديمقراطيا ،وقد نال تسنم فخامته هذا المنصب ردود فعل داخلية واقليمية وعربية وعالمية لما كان يتمتع به الرئيس مام جلال من حنكة سياسية وحكمة التعامل الدبلوماسي في ادارة شؤون البلد والعلاقات.

الاوضاع الحالية والمرحلة الحساسة على الصعد الكردستانية و العراقية والاقليمية والدولية تثبت انه بالرحيل الجسدي للرئيس مام جلال ،خلت المحافل الشعبية والسياسية والاقليمية والدولية من علاه وحكمته وحنكته البليغة وحرصه على جمع الكلمة ووحدة الصف نحو التآلف والتعايش الاخوي وقبول الاخر وقد غاب لتبقى الحاجة لوجوده في جمع الاضداد ولم شمل المختلفين امرا ملحا وان نهجه في الاداء والمهام اضحى ميراثا يقتدى به حاضرا ومستقبلا .

خلال سنوات تسنمه المنصب، جاهد الرئيس مام جلال من أجل تقريب الاطراف السياسية والمكونات وترسيخ التوافق والوئام بينها، وتمسكه بضرورة التوافق الوطني في كتابة الدستور وصولا الى حكومة شراكة حقيقية ،كل ذلك كان كافيا لكي يطلق عليه لقب (صمام الامان).

لقد بدأت الديموقراطية التوافقية بعد نيسان ٢٠٠٣ هي التي تنظم الحياة السياسية في العراق وتكرس نوعا من المشاركة في السلطة والادارة والثروة والقرار بين غالبية المكونات القومية والدينية والمذهبية

التي يتشكل منها النسيج الوطني العراقي وعلى هديها تم انتخاب البرلمان وتشكيل الحكومة وتوزيع المناصب الرئاسية والسيادية والمسؤوليات العسكرية والأمنية والدبلوماسية.

ومن هذا المنطلق كان الرئيس مام جلال حريصا ويؤكد دوما على ضرورة إشراك جميع الكتل الرئيسية الفائزة في الانتخابات، في تشكيل الحكومة ومؤسسات الدولة العراقية والرئاسات الثلاث وكان يردد مقولته :»نحن نعتقد بضرورة التوافق الوطني واقامة حكومة شراكة حقيقية في الحكم والقرار وأن لا نستثني أحداً، و لا نقبل أن تأتي فئة تفرض إرادتها على بقية الفئات، و تقول إن لدي خطأً احمر على هذا أو ذاك».

ومع ماشهده الوضع العراقي من انسداد سياسي بسبب مساع او رغبات جامحة في اخراج المسيرة الديمقراطية عن مسارها التوافقي،اصبح واضحا ان العراق ومكوناته ومسيرته الديمقراطية لايزال بحاجة الى حكمة وتجربة ورؤية الرئيس مام جلال اكثر من اي وقت مضى وهي رؤية غنية بالتراث السياسي والارث الثوري الثر، بحيث يستطيع الجميع تعلم الدروس منها لكسر حالة الجمود السياسي وانقاذ البلد من المآسي والتفرغ لخدمة المواطنين وتجاوز مرحلة تاريخية يكاد يتحول فيها البلد إلى ساحة محتدمة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية وميدانا خصبا لعقد صفقات سياسية ورسم خرائط جديدة ليس من المستبعد أن يكون العراق فيها الخاسر الأول والمتضرر الأكبر، الأمر الذي يعيد إلى الواجهة الدور البارز الذي كان يقوم به الرئيس طالباني خلال ولايتيه الرئاسيتين من مسك لزمام الأمور وعدم السماح بفلتانه رغم حجم الخلافات الداخلية والإقليمية والدولية.

دعونا نأمل الدعم والاسناد لشعبنا العراقي الأبي

في ٢٠٠٥/٤/٦ عقدت الجمعية الوطنية العراقية جلستها الرابعة برئاسة د. حاجم الحسني رئيس الجمعية في قصر المؤتمرات ببغداد.وافتتحت الجمعية أعمال جلستها بتلاوة معطرة من آيات الذكر الحكيم. ثم تليت بعد ذلك كلمة للدكتور حاجم الحسني رئيس الجمعية الوطنية أشار فيها إلى أن العراق وشعبه يمران بمرحلة تاريخية مهمة، حيث سيقوم ممثلو الشعب بانتخاب الهيئة الرئاسية وذلك بقيم ومفردات جديدة. ثم فتح باب الترشيح للمناصب الرئاسية الثلاثة على أساس القوائم الانتخابية، فقد قدم الدكتور فؤاد معصوم عضو الجمعية الوطنية مقترحا بترشيح السيد جلال طالباني من قائمة التحالف الكردستاني لمنصب رئيس الجمهورية و السيد عادل عبدا لمهدي من قائمة الائتلاف العراقي الموحد و الشيخ غازي الياور من قائمة (عراقيون) بمنصبي نائبي الرئيس.

أما السيد قاسم داود عضو الجمعية فقد اقترح أن يكون التصويت بطريقة رفع الايدي للحصول على ثلثي الأصوات دون اعتماد طريقة الاقتراع السري معللا ذلك بعدم وجود قائمة أخرى منافسة، غير ان رئيس الجمعية الوطنية اقترح أن تجرى عملية الاقتراع السري في انتخاب الهيئة الرئاسية تأكيدا لمصداقية الترشيح و شفافية العملية الانتخابية.

وعند الانتهاء من إجراء عملية الاقتراع طلب السيد رئيس الجمعية من السادة عباس البياتي و فرج حيدر و أنور الياور وسعد عبدالمجيد أعضاء الجمعية الوطنية ليكونوا لجنة الإشراف والمراقبة وفرز الأصوات. وعند فرز الأصوات حصلت قائمة المرشحين الوحيدة على (٢٢٧) صوتا من مجموع (٢٥٧) صوتا فيما كانت (٣٠) ورقة فارغة.

ثم هنأ رئيس الجمعية د. حاجم الحسني السيد جلال طالباني بمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية و السيدين غازي الياور وعادل عبدالمهدي كنائبين لرئيس الجمهورية. ثم هنأ الشعب العراقي بهذه المناسبة الكريمة معلنا أن يوم غد سيكون موعدا لإقامة احتفالية تنصيب أعضاء المجلس الرئاسي.

بعدها طلب رئيس الجلسة من السيد جلال طالباني رئيس الجمهورية المنتخب أن يتفضل مشكورا بإلقاء كلمة بمناسبة فوزه بمنصب رئيس الجمهورية استهلها بالشكر و التقدير لأعضاء الجمعية الوطنية مخاطبا إياهم قائلا: شكرا جزيلا على ثقتكم الغالية التي أثقلتم بها كواهلنا بعظم المسؤولية و جلال الأمانة التي تحملوننا أمام الله و الشعب مسؤولية أداء الواجب الوطني كهيئة رئاسة الجمهورية بكل إخلاص و نكران ذات مع العرفان بجميلكم و جميل شعبنا الذي انتخبكم بحرية تامة في أول انتخابات عامة تجري في عراقنا العزيز بعد التحرر من أبشع دكتاتورية أجرمت بحق الشعب و الوطن» و عاهد السيد رئيس الجمهورية المنتخب ممثلي الشعب بقوله: « عهدا لكم أيها الممثلون المنتخبون لشعبنا العراقي عهد الرجال الأوفياء عهدا لشعبنا عن طريقكم أن نبذل قصارى جهدنا لنظل دوما عند حسن ظنكم و طوع إرادة شعبنا المجسدة في إرادتكم نستمع إلى آرائكم و نصائحكم و ننفذ قراراتكم و القوانين التي تصدرونها أولا و أن نسهم ثانيا بجد و حرص و إخلاص مع رئاسة الجمعية و رئاسة مجلس الوزراء في إيجاد حكم ديمقراطي يوفر الحريات و حقوق الإنسان العامة و لجماهير شعبنا».

و في حديثه عن سياسة العراق الخارجية في المرحلة المقبلة أكد السيد جلال طالباني رئيس الجمهورية المنتخب على أن العراق الجديد سيلعب دوره في مساعدة الشعب الفلسطيني حتى ينال حقه المشروع في دولة مستقلة على ارض وطنه وفق قرارات الشرعية الدولية و مقررات القمة العربية».

و في كلمته تطرق السيد رئيس الجمهورية المنتخب إلى هجمة الإرهاب التي يواجهها العراق، حيث دعا الجميع بمعاملة العراق معاملة كريمة و عدم التدخل في شؤونه الخاصة و الكف عن مساعدة الإرهاب الذي يشن حرب ابادة على شعبنا بذريعة المقاومة والكف عن مساعدة هذه العصابات المجرمة التي تعيث فسادا في الأرض العراقية المقدسة إعلاميا و تشجيعيا و تسليحيا ماديا و معنويا». و في ختام كلمته أشار السيد رئيس الجمهورية إلى تأكيدة بالتصميم على التعاون المثمر الكامل مع الجمعية الوطنية التي يتوقع شعبنا منها الكثير و في المقدمة سن الدستور الدائم وفق مبدأ التوافق بين المكونات الأساسية لشعبنا العراقي و على أساس قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية و الديمقراطية و الفيدرالية و المساواة التامة بين جميع المواطنين.

نحو عراق جديد خال من الإضطهاد الطائفي و القومي والتسلط والطغيان

نص كلمة الرئيس مام جلال في الجمعية الوطنية العراقية ..6 نيسان 2005

بسم الله الرحمن الرحيم:

[عليه نتوكل وبه نستعين]

سيدي الرئيس

سيداتي أخواتي الفاضلات عضوات الجمعية الوطنية العراقية الموقرة

سادتي الأخوة الأكارم أعضاء الجمعية الوطنية العراقية الموقرة

شكراً جزيلاً وألف شكر على ثقتكم الغالية التي اثقلتم بها كواهلنا بعظم المسؤولية وجلال الأمانة التي تحملوننا أمام الله والشعب،مسؤولية أداء الواجب الوطني كهيئة رئاسة الجمهورية بكل إخلاص ونكران ذات مع العرفان بجميلكم وجميل شعبنا الذي انتخبكم بحرية تامة في أول انتخابات عامة تجري في عراقنا العزيز بحرية بعد التحرر من أبشع دكتاتورية أجرمت بحق الشعب والوطن وأمانة صيانة وتحقيق الأهداف الوطنية والديمقراطية التي ناضل من أجلها شعبنا العراقي بعربه وكرده وتركمانه وكلدوآشورييه، وقدم من أجلها التضحيات الجسام لإيجاد عراق جديد خال من الإضطهاد الطائفي والإضطهاد القومي والتسلط والطغيان ولإقامة دولة عراقية مستلقة وموحدة على اسس من الديمقراطية والفدرالية وحقوق الإنسان وحق المواطنة المتساوية للجميع وإحترام الهوية الإسلامية للشعب العراقي باعتبار الإسلام الحنيف السمح المتسامح دين الدولة ومصدراً للتشريع مع الاحترام الكامل للأديان الأخرى كالمسيحية والإيزدية والصابئة.

وعداً لكم أيه الممثلون المنتخبون من قبل شعبنا العراقي, عهد الرجال الأوفياء الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا, عهداً لشعبنا عن طريقكم ان نبذل قصارى جهدنا لنظل دوماً عند حسن ظنكم وطوع إرادة شعبنا المجسدة في إرادتكم نستمع الى آرائكم ونصائحكم وننفذ قراراتكم والقوانين التي تصدرونها أولاً وان نسهم ثانيا بجد وحرص وإخلاص مع رئاسة جمعيتكم المحترمة ورئاسة مجلس الوزراء وأعضائه الأفاضل في إيجاد حكم ديمقراطي يوفر الحريات وحقوق الإنسان العامة والخاصة لجماهير شعبنا ويسعى لاجتثاث الإرهاب الإجرامي والفساد المستشري والتلاعب بأموال الشعب وأفكار العفالقة الفاشست ومقولاتهم ومفاهيمهم الدكتاتورية والعنصرية والطائفية وتحقيق الامن والاستقرار في ربوع العراق ومن ثم للسير قدما بإشرافكم وتوجيهاتكم

انتم ممثلي شعبنا العراقي المختارين بعراقنا العزيز على طريق التقدم والازدهار في مجالات الحياة المختلفة والمتنوعة كي ينعم شعبه بالعيش الكريم الآمن اللائق بإنسان هذا العصر ولاستكمال الاستقلال الوطني وتوفير مستلزمات الاستغناء عن قوات التحالف التي اسهمت مشكورة في تحرير العراق كي تعود الى بلدانها بعد استكمال بناء القوات المسلحة القادرة على القضاء على الارهاب وصيانة العهد الجديد ومنع التدخل الخارجي. ولكي يعود العراق بعز وكرامة الى قافلة الإنسانية المتطورة والى محيطه الإسلامي والعربي وتلعب حكومته دور الإشتراك الجاد في التضامن العربي والإسلامي والتعاون الحقيقي الفعال مع الشعوب العربية والإسلامية والإسهام الفعال لتقديم مثال الحرية والديمقراطية والوحدة الوطنية لتحرير شعوب شرقنا من الإستبداد والظلم ونشر الديمقراطية ومبادئ التعايش السلمي وحسن الجوار والمودة والمحبة في ربوعه.

وكما سيلعب العراق الجديد عراق الشعب دوره في مساعدة الشعب الفلسطيني حتى ينال حقه المشروع في دولة مستقلة على أرض وطنه وفق قرارات الشرعية الدولية ومؤتمرات القمة العربية.

إن عراقنا الجديد القوي بإيمانه بربه وبشعبه الأبي والمعتمد أساساً على الطاقات الهائلة والخلاقة الكامنة في جماهيره وأرضه يتطلع الى إيجاد علاقات متكافئة مع جيرانه في المحيطين العربي والإسلامي تحت راية الأخوة الإسلامية والأخوة العربية رافعاً شعار (نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا), وإذ يرفض شعبنا العراقي الأبي الإنحناء إلا لربه جل جلاله ولشهدائه الأماجد وذكراهم الفواحة بعبق البطولات في جبال كردستان وحلبجة وأهوار العراق وجنوبه ووسطه, يدعو الجميع القريبين والبعيدين الى معاملة العراق معاملة كريمة وعدم التدخل في شؤونه الخاصة والكف عن مساعدة الإرهاب الأسود الذي يشن حرب إبادة على شعبنا بذريعة المقاومة, الكف عن مساعدة هذه العصابات المجرمة التي تعيث فساداً في الأرض العراقية المقدسة إعلامياً وتشجيعياً وتسليحياً، مادياً ومعنوياً, اذ لا يمكن لشعبنا ان يقبل بهذه الامور التي تعد عدواناً صارخاً عليه وخرقاً فظاً لإستقلاله وإستهانةً واضحةً بسيادته الوطنية.

نعم ان شعبنا صبور ولكن لصبره حدودا ولا يمكن ان يسكت حتى النهاية على العداون والبغي وعلى الباغي إذ لا ريب انه على الباغي ستدور الدوائر, اذن دعونا نأمل الدعم والاسناد لشعبنا العراقي الأبي لا للارهابيين المجرمين بحق الناس الآمنين والمؤمنين والمصلين في المساجد والكنائس وبحق الاقتصاد شريان الحياة لشعبنا..

سيدي الرئيس

سيداتي سادتي

استمحيكم عذرا لاكتفي اليوم بهذا الايجاز للافكار التي نحملها والمبادئ التي نعمل لتحقيقها والقيم التي نؤمن بها مؤكدين تصميمنا على التعاون المثمر الكامل مع جمعيتكم الوطنية الموقرة التي يتوقع شعبنا منها الكثير وفي المقدمة سن الدستور الدائم وفق مبدأ التوافق بين المكونات الاساسية لشعبنا العراقي وعلى اساس قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية والديمقراطية والفدرالية والمساواة التامة بين جميع المواطنين، وسنبذل بدورنا الجهود اللازمة لتوفير مستلزمات انجاز هذه المهمة المجيدة بما فيها توفير الخبراء في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية وغيرها والقيام بدور في المصالحة الوطنية بين العراقيين المؤمنين بالنهج الديمقراطي التحرري والمعادين للارهاب وعصاباته الاجرامية، كي نحقق ونعزز الوحدة الوطنية العراقية القائمة على الاختيار والارادة الحرة في العيش المشترك معا وتحقيق المساواة التامة في الحقوق والواجبات للجميع دون تمييز في الدين او المذهب او القومية او الجنس.

والسلام على من اتبع الهدى في هذا المجال..

وختاما اجدد الشكر الجزيل باسمي وبالنيابة عن الاخوين العزيزين الدكتور عادل عبدالمهدي والرئيس غازي الياور لكم جميعا على ثقتكم الغالية التي نعتبرها ميدالية الشرف والتكريم وتكليفا بالخدمة الوطنية ومواصلة النضال والعمل من اجل الشعب والوطن..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

من اجل الازدهار والحياة الحرة الكريمة الآمنة للشعب العراقي

نص خطاب الرئيس مام جلال
امام الجمعية الوطنية العراقية بعد ادائه اليمين الدستورية

٢٠٠٥/٤/٧

بسم الله الرحمن الرحيم

عليه نتوكل وبه نستعين

الضيوف الأعزاء

السفراء وقادة الاحزاب والمنظمات

السيدات والسادة عضوات واعضاء الجمعية الوطنية والحكومة العراقية

احييكم بحرارة باسم مجلس رئاسة الدولة واشكركم على حضور حفلنا هـذا، لتنصيب الرئيس ونائبيه والاستماع الينا والاجتماع بنا..

لقد انتخب مجلس رئاسة الدولة من قبل الجمعية الوطنية العراقية الموقرة بطريقة ديمقراطية لم يعترض عليها أحد، واليوم نجتمع لأداء القسم ومن ثم تكليف المرشح لتأليف الحكومة الجديدة كي نكمل مسيرتنا الدستورية نحو المصادقة على الحكومة الجديدة ومن ثم عرضها على الجمعية الوطنية الموقرة لنيل ثقتها وبذلك نكون قد اكملنا انجازا ديمقراطيا فريدا في تاريخ العراق لاختيار السلطة التنفيذية حيث التشكيلة الحكومية الكاملة من مجلس رئاسة الدولة الى مجلس الوزراء بجانب الجمعية الوطنية المنتخبة وتحت اشرافها ومراقبتها وبجانب السلطة القضائية المستقلة عن السلطة التنفيذية وهكذا تكون لدينا السلطة التشريعية المنتخبة بحرية تامة (الجمعية الوطنية) والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وهي سلطات منفصلة عن

بعضها ومرتبطة ببعضها بقواعد ومبادئ ثابتة مثل عدم التدخل في شؤون السلطة القضائية واحترام استقلاليتها وتعزيزها واحترام السلطات الثلاث بالتساوي مع تعزيز دور السلطة التشريعية التي تمثل الشعب والتي ستتولى سن الدستور الدائم ايضا خلال الفترة المحددة له عن طريق التوافق الوطني بين المكونات الثلاث الاساسية للشعب العراقي وهي الاكثرية العربية الشيعية والعرب السنة وشعب كردستان العراق على ان تراعى حقوق القوميات التركمانية والكلدو آشورية وان يكون قانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية مصدره الاساس وتكون الحقوق والحريات الديمقراطية بما فيها الحرية الفردية والاقتصاد الحر ومبادئ حقوق الانسان والفدرالية والتعددية من صلب هذا الدستور العتيد المنشود الذي سيكرس الاتفاق العراقي السياسي بين ابناء الشعب العراقي كأفراد والمكونات الرئيسة للشعب الذي تتحد فيه القوميتان الكبيرتان العربية والكردية اللتان تشكلان الثقل الاعظم للشعب العراقي دون عزل او تمييز للدور الذي يحتله التركمان والكلدو آشور وسائر المكونات بما يؤمن الحقوق القومية والمدنية للجميع في بلد يتآخى فيه الشيعة باغلبيتهم العددية مع السنة بمكانتهم التاريخية وقدرتهم وكفاءاتهم ومع الاخوة المواطنين المسيحيين والايزدية والصابئة الذين يجب احترام حقوقهم وخصوصياتهم كمواطنين من الدرجة الاولى وذلك ليعمل الجميع من اجل عراق ديمقراطي اتحادي فدرالي موحد ومستقل، وبعبارة اخرى لاعادة بناء الدولة العراقية من جديد على اسس الديمقراطية والفدرالية والتعددية وحق المواطنة المتساوية واحترام حقوق الانسان والاستقلال والسيادة الوطنية والهوية الاسلامية للشعب العراقي باعتبار الاسلام دين الدولة ومصدرا للتشريع فيه،

التوافق الوطني العراقي بعيدا عن العنصرية والطائفية

ولابد ان يتم ذلك بالتوافق الوطني وباسلوب ديمقراطي يعكس التوافق الوطني العراقي بعيدا عن العنصرية والطائفية بل على اسس وطنية عريضة، وبعبارة صريحة اشراك اخوتنا العرب السنة في المسيرة ا لد يمقر ا طية وسن الدستور وفي الحكومة ووزاراتها وهيئاتها على الرغم من حرمانهم جراء وجود الارهاب المجرم في مناطقهم من ممارسة حق الانتخاب وبسبب التوجيه الخاطئ والضار بهم من قبل بعض القيادات السياسية والدينية السنية والدعوة الى مقاطعة الانتخابات ونتيجة شيوع وهم خاطئ وضار بهم ايضا عن فشل الانتخابات في العراق وقدرة الارهابيين على فرض شروطهم على الاكثرية الساحقة من الشعب العراقي.

والآن وبعد النجاح التاريخي الرائع للانتخابات في غالبية واكثرية انحاء العراق بكردستانه وبغداده وجنوبه رغم التهديدات الاجرامية يجب ان نذكر بالاجلال والتقدير دور سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني في

تهيئة الجو وفي الالحاح والاصرار على اجراء الانتخابات ونجاح هذه الانتخابات التي انبثقت عنها الجمعية الوطنية العراقية ومنها انتخب مجلس الرئاسة، وسيتم ان شاءالله تشكيل الوزارة قريبا جدا..

الهدف النبيل الذي يحقق المصالحة الوطنية

فقد آن الاوان ليسهم اخواننا العرب السنة في المسيرة الديمقراطية وحق على الناجحين في الانتخابات وخاصة على قائمتي الائتلاف والتحالف التوجه الجدي للاستجابة للمطاليب المشروعة لاخوتنا العرب السنة ولاحترام حقوقهم باعتبارهم مكونة اساسية مهمة من الشعب العراقي، ولقد احسنّا عندما قبلنا مقترحهم بترشيح احد مندوبيهم في مجلس الرئاسة وفتح الحوار المباشر مع قسم كبير من ممثليهم وعلينا ان نتواصل في الحوار الاخوي الجاد للوصول الى التفاهم التام مع ممثلي اخوتنا العرب السنة وسنبذل نحن في مجلس رئاسة الدولة الجهود الحثيثة والجادة لتحقيق هذا الهدف النبيل الذي يحقق المصالحة الوطنية الحقيقية في البلاد وأملنا كبير ان يسهم معنا اخوتنا العرب السنة وقد ادركوا مضار وخطورة واجرامية الارهاب الاسود المستورد من الخارج والمتحالف مع المجرمين من ايتام العهد الديكتاتوري المقبور، اقول واملنا كبير ان يسهم اخوتنا العرب السنة مع سائر اخوتهم العراقيين بالقضاء على هذا الارهاب ودحره وانهائه بالاساليب السياسية والاعلامية والجماهيرية وحتى الاساليب الدفاعية والتصدي للارهاب اذا لم تنجح هذه الاساليب المذكورة، فالارهاب الان العامل الرئيس في عرقلة الاستقرار وتحقيق الاماني وبالتالي عرقلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومنع اعادة تعمير البلاد وازدهـار اقتصاده وتحسين معيشة شعبه وخصوصا في المناطق المبتلية بآفة الارهاب.

اذا لا ريب ان جميع المخلصين للشعب والوطن يدركون الآن واكثر من اي وقت مضى اهمية وضرورة تحقيق الامن والاستقرار وليس فقط لصيانة ارواح المواطنين وممتلكاتهم وتأمين الحياة الآمنة السعيدة لهم، بل وايضا لاعادة تعمير البلاد وبناء اقتصاده وتجديد جميع مرافق الحياة وبالتالي للازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي وتـقـديـم الـخـدمـات الاساسية والضرورية للناس، فمن المعلوم ان البعث العفلقي قد نفذ وعيده وتهديده بترك الخراب والدمار فـي الـعـراق للبنية التحتية في الـوزارات والمؤسسات الحكومية في الزراعة والصناعة والمجالات الصحية والثقافية والاجتماعية وغيرها.

حكم ديكتاتوري اجرم بحق الشعب والوطن

لقد مرت حقب مظلمة من حكم ديكتاتوري اجرم بحق الشعب والوطن واذاق جماهير شعبنا العراقي الابي مرارة الاضطهاد الطائفي في الوطن كله ومرارة الاضطهاد القومي الذي بلغ حد استعمال الاسلحة الكيمياوية وشن حرب ابادة سميت بالانفال ضد شعب كردستان العراق، واغتصب المجرمون حقوق الشعب الديمقراطية وصادروا

حرياته الاساسية وبددوا خيرات البلاد الوفيرة في حروب داخلية ولبناء الاجهزة القمعية وسرقة الاموال وخزنها في البنوك الاجنبية والمشاريع وفي مغامرات عسكرية فاشلة ضد الشعب الكردي والجنوب الشيعي الثائر المنتفض وضد احرار العرب السنة وكذلك ضد الجارة ايران والشقيقة الكويت مما ادى الى افقار الشعب العراقي واعادته الى ظروف القرن الماضي، وارتكبت الديكتاتورية ابشع الجرائم بما فيها جرائم الحرب المحرمة دوليا كاستعمال الاسلحة الكيمياوية في كردستان (حلبجة نموذجا) وضد الاحرار العرب الشيعة في الوسط والجنوب، فتركت وراءها المقابر الجماعية التي تضم مئات الالوف من المواطنين المسالمين من رجال ونساء واطفال وشيوخ الذين دفنوا احياءً او قتلوا بالجملة دون محاكمة او محاسبة او حتى دون الاعلان عن الاسباب والنتائج، ولم يكتف المجرمون العفالقة بما دمروه وبمن قتلوه اثناء حكمهم بل تحالف ايتامهم مع العصابات الارهابية المجرمة المستوردة من الخارج من قبلهم لاشاعة الارهاب والتخريب في البلاد مستفيدين من الاموال الطائلة التي سرقوها من الشعب ومن عطف بعض اخواننا العرب الذين يحلو لهم وصف اجرامهم بالمقاومة ومعاداة الاحتلال، اذن فمهمة القضاء على الارهاب الاسود ضرورة ملحة لا تقبل التأجيل لتحقيق الامن والاستقرار ومن ثم الازدهار من جهة ولمحو آثار الدكتاتورية التي اجرمت بحق الشعب والوطن ولمنع انبعاثهم من جديد كآفة سرطانية خطيرة من جهة اخرى.

سياسة واقعية شاملة

ولانجاز هذه المهمة نحتاج الى سياسة واقعية شاملة اعلامية سياسية اقتصادية عسكرية وفكرية في داخل الوطن ولاقناع الاشقاء والاخوان جيران الوطن بالكف عن دعم الارهاب الاسود اعلاميا وتشجيعيا وتمويليا وتسليحيا من الخارج ويجب التمييز بين الارهابيين والمجرمين وبين سائر العراقيين وحتى المخدوعين منهم بشعارات البعث المضللة وادعاءاته الباطلة ويجب علينا ايجاد الحلول السياسية والسلمية مع العراقيين المخدوعين المنخرطين في الارهـاب والعفو عنهم ودعوتهم الى المسيرة الديمقراطية واعطائهم المجال للاستفادة من الحريات الـموجـودة حتى في الدعوة الى ما يسمونه جلاء القوات الاجنبية وما يسمونه بالاحتلال.

اما الارهاب المجرم المستورد من الخارج والمتحالف مع العفالقة المجرمين فلابد من الـتـصـدي لـهـم بحزم والسعي المستمر لعزلهم عن الناس ومن ثم الاعتماد على الجماهير الغاضبة منهم لتطهير المناطق المبتلية بآفة الارهـاب من اجرامهم ووجودهم ولانجاز هذه المهمة لابد من سياسة اعلامية وحرب فكرية ضدهم بجانب التصدي الحازم لهم ولابد من الوصول الى اتفاق مع الاشقاء العرب ليكفوا عن الاسناد الاعلامي والدعم المالي والتسليحي والتدريبي لهم.

واخيرا فلابد من تحقيق المصالحة والاتفاق والتعاون مع الاخوة العرب السنة المؤمنين بالمسيرة الديمقراطية وتحقيق حقوقهم المشروعة ضمن هذه المسيرة وكذلك العفو عن العراقيين المستعدين للاسهام في المسيرة

الديمقراطية هذه.

اذ لا يمكن الاستغناء ابدا عن دور الاخوة العرب السنة في العراق الجديد.

ايها الجمع الكريم

يحتاج عراقنا الجديد الى سياسة خارجية فعالة قائمة على اسس التعايش السلمي وحسن الجوار مع الجيران والدول العربية والاسلامية ولابد من مطالبة الاشقاء بدعم العراق في نضاله ضد الارهاب وحرمان الارهابيين من جميع اشكال الدعم المعنوي والمادي ولابد من تنفيذ شعار عتيد للحركة التحررية العربية ظهر وبرز في الشقيقة الكبرى مصر، شعار (نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا).

وعلى العراق ان يقوم بدوره الفعال في الجامعة العربية ومنظمة الدول الاسلامية وفي المحافل الدولية المختلفة فالعراق عضو مؤسس وهام في الجامعة العربية ولن ينجح الركب العربي المتحرر في تحقيق اهدافه من دون العراق، لذلك يجب دعم العراق واسناد شعبه للتحرر من الارهاب والاجرام كي ينصرف الى الاعمار والازدهار وتحقيق التقدم الاجتماعي والثقافي والعمراني والاقتصادي.

وعلى الاشقاء والاخوة ان لا يتناسوا بأن الشعب العراقي شعب عظيم يملك طاقات بشرية وعلمية وثقافية وحضارية هائلة ولا يمكن الاستهانة بهذا الشعب العظيم حتى النهاية، اذ لا بد لهذا الليل ليل الارهاب والاجرام ان ينجلي وستشرق شمس الامن والاستقرار على ربوعه قريبا ان شاءالله.

وسيعود العراق الديمقراطي الفدرالي التعددي الموحد والمستقل لاحتلال المكانة اللائقة به في العوالم الاسلامية والعربية والاوربية والامريكية والاسيوية والافريقية، سيعود قريبا قويا عزيز الجانب يقدم مثالا جديدا يلهم شعوب شرقنا لنيل الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية.

وسيقف شعب العراق من جديد كعهده دائما بجانب القضايا العادلة للشعوب العربية والاسلامية وخصوصا قضية فلسطين حيث ايد الشعب العراقي دوما حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ارض وطنه وذلك على الرغم من مواقف التأييد لجلاد شعبنا ولحكم المقابر الجماعية وحروب الابادة من قبل بعض الاخوة الفلسطينيين مع الاسف الشديد.

ايها الحفل الكريم

لقد ناضل شعبنا العراقي بقوميتيه الرئيستين العربية والكردية وبقوميتيه التركمانية والكلدو اشورية وجاهدت جماهير شعبنا كثيرا في سبيل يوم الحرية والديمقراطية هذا، وضحى مئات الالوف من الشهداء بحياتهم الغالية لتحقيقه ولا شك ان نضال شعبنا وجهاد شهدائه الابرار قد لعب دورا هاما في اضعاف الدكتاتورية ونخر عظامها من الداخل مما سهل لقوات التحالف تحرير العراق واسقاط الدكتاتورية الآثمة بحق شعبنا والخائنة للوطن.

فشكرا جزيلا لكل الذين ساعدوا شعبنا ايام النضال

والجهاد الطويل شكرا لسورية حافظ الاسد والجمهورية الاسلامية الايرانية وامريكا وبريطانيا وتركيا وسائر دول التحالف على اسنادهم الشعب العراقي واسهامهم غير المباشر والمباشر لتحريره.

وهنيئا لارواح قادة العراق العظام الذين قادوا نضال وجهاد شعبنا في سبيل يوم الحرية والديمقراطية هذا.

هنيئا لارواح الشيخ محمود الحفيد والشيخ احمد بارزاني والقائد الجنرال مصطفى بارزاني وابراهيم احمد ولأرواح جعفر ابو التمن وكامل الجادرجي وبدري وعزيز شريف والجواهري.

وهنيئا لأرواح آيات الله العظام سماحة السيد محسن الحكيم والشهيد سماحة السيد محمد باقر الصدر والشهيد سماحة محمد صادق الصدر وشهيد المحراب سماحة السيد محمد باقر الحكيم اذ لم تذهب جهودهم ونضالاتهم وجهادهم الشاق لم تذهب سدى بل اثمرت واسهمت في تحقيق حلم الشعب العراقي في التحرير من الدكتاتورية واقامة الحكم الديمقراطي العادل الفدرالي والتعددي الموحد والمستقل في ربوع عراقهم، وعهدا لهم عهد الرجال الاوفياء الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا..

عهدا لهم بان نسير بهدى افكارهم وارشاداتهم ووصاياهم على الدرب حتى نحقق لشعبنا العراقي الانتصار الكامل والازدهار والحياة الحرة الكريمة الآمنة السعيدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

*من ثم القى مام جلال خطابا موجزا باللغة الكردية الى الشعب الكردي قال فيه :

خوشك و برايانى خۆشەويست، داواى لێبووردنتان لێدەكەم كە بەزمانى دووەمى رەسمیی عیراق، زمانى كردى، پیرۆزبایى بنێرم بۆ خەڵكى كردستان، مژدەیان بدەمێ كەئەوانیش لەژێر سایەى عیراقى دیموكراتى فیدرالى یەككرتووى سەربەخۆدا، ئیتر هەتاهەتایە رزگاریان بووە لەشەڕى لەناوبردن و شەڕى پاكسازیى نەتەوایەتى و ئەوانەى ناویانرابوو ئەنفال و كاولكردنى وڵاتەكەیان، مژدەیان بدەمێ كە خوێنى پاكى شەهیدەكانیان دارى ئازادیى هێناوەتەبەرو ئەم رۆژە خۆشەى هێناوەتەكایە، مژدەیان بدەمێ كە ئەمڕۆ خەڵكى كردستان هاوواڵاتى راستەقینەن و رۆڵەیەكیان لەلایەن خەڵكى عیراقەوە هەڵبژێردراوە بۆ سەرۆكایەتى عیراق و مافەكانیان سەلمێنراوە، هەموو خەڵكى عیراق ئەمڕۆ وەكو برا تەماشاى برا كردەكانى خۆیان دەكەن، واتا ئەمڕۆ یەكێتییەكى راستەقینەى عیراقى، یەكێتییەك كە بنیاتنراوە لەسەر یەككرتنێكى بەئارەزوو، دیموكراسى، فیدرالى هاتووەتەكایەوە، سڵاو لەگیانى پاكى هەموو شەهیدان، بەشەهیدەكانى كردستان و ناوەڕاست و خواروو.

سڵاوى خواتان لێبێت

الرئيس مام جلال كان خيمة لتوحيد الخطاب العراقي والكوردستاني

*بارزان شيخ عثمان

كان يوم الاربعاء ، السادس من نيسان عام ٢٠٠٥، و العراق والعالم كان ينتظر خبر تبوؤ أول شخصية سياسية عراقية منصب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع من قبل ممثلي الشعب وبشكل ديمقراطي تحت قبة اول برلمان منتخب في العراق. وحصلت الشخصية السياسية العراقية الكوردية الرئيس مام جلال على (٢٢٧) صوتا من مجموع (٢٥٧) صوتا.

مام جلال لم يكن غريباً على العراقيين والمشهد السياسي العراقي حيث قارع الدكتاتورية في العراق طيلة النضال السياسي والمسلح للحركة الكوردية الديمقراطية في العراق من اجل الديمقراطية وحق تقرير مصير الشعب الكوردي في إطار عراق ديمقراطي اتحادي حر مستقل ومستقر تعيش في ظله كافة المكونات العراقية بسلام وطمأنينة.

ورافق هذا الانجاز الديمقراطي والتأريخي احتفالات عارمة في انحاء العراق وسارع رؤساء وقادة الدول العظمى والعربية والاقليمية والاوروبية بارسال برقيات التهنئة والتبريكات بهذه المناسبة وعلقوا آمالهم بولادة عهد جديد في العراق في ظل قيادة الرئيس مام جلال العظيم.

وكان شهر نيسان صدفةً عظيمة لان مام جلال كما ورد في كتاب (لقاء العمر)، بدأ أول نشاط سياسي له خارج كوردستان وبالتحديد في بغداد خلال مشاركته في المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للطلبة في العراق وعرف بمؤتمر السباع حيث شارك فيه ممثلون من جميع أنحاء العراق، من الديمقراطيين واليساريين والشيوعيين، ماعدا القوى

القومية. وفي نيسان أيضاً انتُخِبَ رئيسا للجمهورية .

نعم كان ابناء الشعب العراقي على صواب في التعبير عن سعادتهم الغامرة، بانتخاب الرئيس مام جلال لان سيادته كما تعهد في خطابه بعد إنتخابه ناضل وسهر من اجل تحقيق وتعزيز الوحدة الوطنية العراقية القائمة على الاختيار والارادة الحرة في العيش المشترك معا وتحقيق المساواة التامة في الحقوق والواجبات للجميع دون تمييز في الدين او المذهب او القومية او الجنس.

نعم، مام جلال خلال فترتين من ولايته وقف على مسافة واحدة من جميع العراقيين والاطراف السياسية في العراق.

وبذل كل الجهود من اجل خلق فرص التكافؤ والمساواة وايصال العراق الى بر الأمان من خلال تعميق العلاقات بين ابناء الشعب وبناء جسر الوئام والأخوة بين المكونات العراقية حيث كان يرى ان النسيج العراقي المتشكل من مختلف المكونات ثروة كبيرة وعامل لتقوية الوحدة الوطنية العراقية، لذلك كان دوماً يطالب القوى السياسية ان تناضل لتقوية اواصر الاخوة بين المكونات العراقية والوقوف على مسافة واحدة منها من اجل الارتقاء بالمجتمع العراقي كسائر المجتمعات المتحضرة.

مام جلال لم يكن يعرف المستحيل لحل الخلافات السياسية بين الاطراف السياسية، منزله وقصر السلام كان محط انظار الجميع لحل المشاكل وإزالة المعوقات لان الرئيس طالباني كان هدفه وهمه الوحيد خدمة العراق وأبناء شعبه وليس شيئا آخر، حيث يعتبر ان المناضل السياسي يجب ان يضع مصلحة الشعب والوطن فوق كل الاعتبارات الحزبية و حتى الشخصية لذلك دائماً يردد مقولته المشهورة بانه عندما انتُخِبَ رئيساً للجمهورية «لبس العباءة العراقية لتصبح خيمةً للعراقيين بعربهم وكوردهم وتركمانهم وسائر القوميات والاديان والمذاهب الاخرى».

حقاً ان الرئيس مام جلال كان عراقياً خالصاً لانه وخلال اكثر من ٦٠ سنة من مسيرته النضالية لم يغفل عن المطالبة بالديمقراطية للعراق ولم ينس ابداً اسم بغداد العاصمة لتكون مركز انطلاق الاحتفالات بمناسبة إنتصار الثورة التحررية الديمقراطية العراقية والكوردستانية،وأوفى بعهده، عندما سقط نظام القبور الجماعية الصدامية سارع للوصول الى بغداد العاصمة وشارك اخوانه في إحتفالات سقوط الدكتاتورية والمشاورات لإدارة شؤون البلد.

وانطلاقاً من حرصه الشديد على سيادة العراق ووحدته وضع الرئيس طالباني خارطة الطريق بعيدة المدى لإيجاد علاقات متكافئة مع جيران العراق في المحيطين العربي والإسلامي، رافعاً شعار (نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا).

كان الرئيس مام جلال يفتخر بعراقيته كإبن بار كوردي يشارك في بناء العراق الجديد من خلال دستور ديمقراطي وعراق إتحادي وموحد يحقق طموحاته، لذلك نال شرف لقب (صمام الامان) الذي اطلقه عليه آية الله العظمى السيد علي السيستاني لحرصه على وحدة العراق وسيادته ووحدة الصف العراقي.

مع الاسف الشديد بغياب ورحيل الرئيس مام جلال لا نرى الآن الوفاق و الوئام السياسي ولا نرى من يحذو حذو طالباني الاب الروحي للعراقيين، مثلما قال سيادته في وقته «السير قدماً على طريق التقدم والازدهار في مجالات الحياة المختلفة والمتنوعة كي ينعم الشعب بالعيش الكريم الآمن اللائق بإنسان هذا العصر، وتقديم مثال الحرية والديمقراطية والوحدة الوطنية في هذا العراق»، الذي بناه هو، بمشاركة مناضلين ومناضلات من رفاق دربه في مقارعة الدكتاتورية والمخلصين الوطنيين الآخرين وبدعم أصدقاء العراق.

قوباد طالباني: الاتفاق خطوة صحيحة من اجل معالجة المشاكل بشكل جذري

اكد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان، انه وخلال الاوضاع الراهنة ومن الناحية القانونية أو من ناحية صلاحيات الحكومة الاتحادية، لم يكن هناك اي طريق امام حكومة اقليم كوردستان سوى الاتفاق والموافقة على بيع نفط اقليم كوردستان عن طريق شركة سومو.

وقال قوباد طالباني في منشور على صفحته في موقع فيسبووك: رغم انه كان من المفروض اتخاذ هذه الخطوة من قبل وبموافقتنا نحن وليس بعد صدور قرارات المحاكم الدولية، لكننا الآن ايضا نعتبرها خطوة صحيحة من اجل استئناف تصدير نفط اقليم كوردستان ومعالجة المشاكل بشكل جذري.

واوضح: كما اكدنا في العديد من المناسبات: ليس من المهم من يبيع النفط، المهم ان نستطيع توفير رواتب الموظفين وتقديم الخدمات اللازمة والعمل على التوجه نحو الاتفاق على قانون النفط والغاز والمصادقة على مشروع قانون الموازنة واعادة الاستقرار الاقتصادي الى اقليم كوردستان.

وقال نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان: ليس الآن وقت التباهي باننا ابطال، حان الوقت للاعتراف باخطائنا لكي نرى المشاكل بكل وضوح ونعمل على معالجتها من اجل رفاهية اكثر للمواطنين، حان الوقت لكي نستغل حسن النية الموجوة كفرصة للعمل جميعاً للمصادقة على قانوني النفط والغاز والموازنة بافضل صورة واسرع وقت.

وتابع قوباد طالباني: اقليم كوردستان ومنذ مايقارب الـ١٠ سنوات الماضية تعرض الى خسائر كبيرة، التطور الاقتصادي وعدد كبير من المشاريع توقفت توزيع الرواتب تعطل، وقضى اقليم كوردستان فترة طويلة دون موازنة بسبب عدم وضوح الرؤية حول الواردات، وكل هذا ادى الى تدني نسبة ثقة المواطنين بالمؤسسات، لذا ومن الان وصاعداً لن تبقى اية ذريعة امام عدم المصادقة على موازنة شفافة من قبل برلمان كوردستان.

واضاف نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان: من الان وصاعداً وبعد هذا الاتفاق، نحن متفائلون باننا سنكثف جهودنا باستلهام العبر من الماضي لبناء حكم رشيد يقوي ثقة المواطنين بالمؤسسات واعادة تشغيل المشاريع الخدمية، وفي اطار الموازنة ان نقوم بتطوير الشفافية والعدالة في توزيع الواردات والخدمات بين جميع المحافظات دون تمييز.

وتابع: بعد مايقارب من ١٠ سنوات من الازمات، الآن تلوح في الافق فرصة ذهبية، في السابق كانت الفرص تهدر، لذا يجب علينا جميعاً ان نتعامل بمسؤولية مع هذه الفرصة والا ندعها تهدر بل نستغلها لتصحيح اخطاء الماضي واعادة الامل لجماهير شعب كوردستان.

» حان الوقت للاعتراف باخطائنا وليس التباهي باننا ابطال «

حان الوقت لارسال مشروع الموازنة الى برلمان كردستان

نشرت رئيسة برلمان كوردستان الدكتورة ريواز فائق، رسالة بخصوص التوصل الى حل بشأن ملف النفط بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، فيما يأتي نصها:

عقب توصل الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان الى حل بشأن ملف النفط والغاز، فان برلمان كوردستان يرحب بهذا الاتفاق ويقدم التهاني لشعب كوردستان والعراق، نأمل أن يكون هذا بداية لتفاهم أفضل ومشتركات إزاء كافة الملفات العالقة بين أربيل وبغداد.

إن شعب كوردستان عانى سنوات من الأزمات الثقيلة بسبب التنافس والصراعات في ملف النفط على وجه التحديد، وعليه فان شعبنا ينتظر من الأطراف كافة أن تبدأ مرحلة جديدة من الأمان والاستقرار وتحقيق العدالة بين جميع طبقات وشرائح المجتمع وبين المدن والقصبات كافة.

ومن اجل هذا، وعقب الاطمئنان الى مصادر الدخل في الإقليم، ومثلما نحرص على ضمان استحقاقات الإقليم ضمن الموازنة العراقية استنادا الى الدستور والقوانين، فإننا وبالنهج نفسه، ندعو حكومة إقليم كوردستان الى ارسال مشروع قانون الموازنة الى البرلمان، الآن وفي المستقبل، ومن جانبنا نعلن القيام بالتزامنا القانوني في هذا السياق.

د. ريواز فائق

رئيسة برلمان كوردستان

٤/ ابريل/ ٢٠٢٣

لم تعد واردات النفط غير شفافة

لم يرغب احد في أن يكون جزءا من السياسة الفاشلة للسنوات الماضية

اكد عضو في المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، أنه باتفاق حكومة الاقليم وبغداد حول مسألة النفط، «لم تعد واردات النفط غير شفافة ولن تدخل في جيب حزب واحد، لتجويع شعب كوردستان وتهميش ووحصار نصف الاقليم».

وقال آراس محمد آغا عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، في تصريح صحفي: «حقا، اليوم ليس بالأمس، لأنه بالأمس كان نفطنا تحت سيطرة محتلي كوردستان، وكانوا يقصفون كوردستان بأموالنا، الحمد لله اليوم تم إخراج النفط من قبضة محتلي كوردستان وناهبيه».

وأضاف آراس آغا قائلا: «غدا لن يكون كما اليوم، لأن واردات النفط لن تبقى غير شفافة ولن تدخل في جيب حزب واحد، لتجويع شعب كوردستان وتهميش وحصار نصف الاقليم».

ويمضي قائلا: «لا أحد يرغب في أن يكون جزءا من السياسة الفاشلة للسنوات الماضية، مبارك لكم هذا المكسب الناتج عن الاستسلام تحت الضغوط والإكراه، ومبارك لمواطني كوردستان كافة إعادة أموال النفط المنهوبة وإخراجها من قبضة سلطة الظلم والستبداد».

السوداني: أمامنا واقع جديد فيه إرادة سياسية، والمصلحة لكل العراقيين

برعاية رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، ورئيس حكومة إقليم كردستان العراق مسرور بارزاني، جرى في بغداد يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٤/٤ ، توقيع اتفاق مؤقت بين وزارة النفط الاتحادية ووزارة الثروات الطبيعية في حكومة الإقليم، يُستأنف بموجبه تصدير النفط الخام إلى الخارج من الإقليم ومن محافظة كركوك.

وفي ما يلي أهم ما جاء في حديث رئيس مجلس الوزراء العراقي خلال المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده مع رئيس حكومة إقليم كردستان العراق:

- نرحب بالأخ رئيس حكومة الإقليم والوفد المرافق له في زيارتهم للرعاية والاشراف على توقيع المحور المؤقت لاتفاق وزارة النفط الاتحادية ووزارة الثروات الطبيعية من أجل استئناف تصدير النفط من الإقليم ومن كركوك.
- كانت هناك مفاوضات طيلة الأيام الماضية إثر قرار محكمة التحكيم الدولية الذي أوقف تصدير نفط الإقليم. وهو ما يسبب ضرراً بالغاً في مجمل إيرادات العراق النفطية.
- الضرر لا يقع على الإقليم فقط وإنما على مجمل إيرادات النفط المثبتة في الموازنة الاتحادية للأعوام الثلاثة وفق ما أقره مجلس الوزراء، وهو ما سيلقي بظلاله على نسبة العجز التي سترتفع بشكل كبير، لذلك

كان لا بد من الاتفاق والوصول إلى هذا التفاهم والبدء بتنفيذه.

- يقع على عاتق الجهات الفنية المباشرة، فورا، بتنفيذ الاتفاق وإيجاد السبل القانونية لهذا الأمر.
- الاتفاق يؤكد الرغبة الجادة والصادقة من قبل الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمواجهة كل المشاكل والمعوقات التي ورثناها منذ سنوات وجرى تأجيلها، ولم نصل فيها إلى حلول.
- ينتظرنا استحقاق، وهو تشريع قانون النفط والغاز الذي سيعالج كل مكامن الخلل التي رافقت هذا الملف منذ إقرار الدستور العراقي.
- نثمن جهود فريقي التفاوض في الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان على ما تم إجراؤه من مفاوضات مهنية ومسؤولة، ونأمل منهم خيراً في المباشرة فورا بتنفيذ الاتفاق.
- هذا الاتفاق سيمهد لتمرير قانون الموازنة وما تضمنه من نصوص وضعت حصيلةً لحوار بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، عالجت كل الملفات بما فيها ملف النفط والغاز.
- هناك ملفات عالقة وعقود مبرمة منذ سنوات، الآن أمامنا واقع جديد فيه إرادة سياسية، والمصلحة لكل العراقيين تقتضي أن نمضي ونعالج هذه الملفات وفق روح الدستور والمصلحة العامة.
- أي تأخير في التصدير سيؤثر بشكل واضح على مجمل الإيرادات في موازنة عام ٢٠٢٣، التي صممنا عليها مجمل الإنفاقات والموازنة التشغيلية والاستثمارية وبالتالي سيرتفع العجز ويسبب ضرراً بالغاً.
- هذه ثروة الشعب، ويتحتم علينا أن نزيل كل المعوقات، وأن نستأنف التصدير لتحصيل الإيرادات للخزينة العامة ونغطي احتياجاتنا وفق ما مرسوم في قانون الموازنة، وبالتالي على الجميع الالتزام بهذا الاتفاق وتنفيذه.

٤ بنود رئيسية في اتفاق النفط

الى ذلك كشف المتحدث باسم الحكومة العراقية، باسم عوادي، أربعة بنودٍ رئيسة في اتفاق النفط الموقّع بين أربيل وبغداد.

وقال عوادي، إن البند الأول ينصُّ على «تصدير ٤٠٠ ألف برميل يومياً من نفط إقليم كوردستان عبر شركة التسويق العراقية «سومو»، وسيكون لإقليم كوردستان ممثل بصفة مساعد لمدير الشركة».

أما البند الثاني، بحسب عوادي، «سيتم تشكيل لجنة من أربعة أعضاء، اثنين من وزارة النفط الاتحادية، والاثنين الآخَرَين عن وزارة الموارد الطبيعية بإقليم كوردستان، مهمتها الإشراف على بيع النفط في الأسواق العالمية».

وسيدخل هذا البند حيّز التنفيذ «بمجرد تمرير الميزانية أو التوصل لاتفاقٍ حول قانون النفط والغاز»، وفق المتحدث باسم الحكومة العراقية.

ويتعلّق البند الثالث، «بالاتفاقيات المبرمة بين إقليم كوردستان وأربع شركات عالمية، تعمل بشكلٍ قانوني وملزم».

وقال عوادي: «دعا الإقليم، إلى قدوم خبراء من وزارة النفط العراقية إلى أربيل لإجراء وتسهيل المفاوضات مع تلك الشركات، بهدف تطبيق الاتفاقية الموقعة بين أربيل وبغداد».

أما عن البند الرابع، فبحسب المتحدث باسم الحكومة العراقية، سيتم «فتح حساب مصرفي في البنك المركزي العراقي تحت إشراف الحكومة الاتحادية».

وأضاف: «يشرف رئيس حكومة الإقليم على عمليات الإنفاق بمتابعة من ديوان الرقابة المالية الاتحادي، وذلك ضمن ميزانية عام ٢٠٢٣».

الامم المتحدة ترحب :»خطوة مهمة»

رحبت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» بالاتفاق بين الحكومة العراقية الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان حول استئناف تصدير نفط كوردستان، ووصفت الاتفاق بالخطوة المهمة من شأنها تمهيد الطريق للاتفاق على قانون النفط والغاز.

وقالت البعثة الاممية في تغريدة لها على صفحتهم الرسمية على موقع تويتر اليوم الاربعاء «نرحب باتفاق بغداد – أربيل لاستئناف تصدير النفط من إقليم كردستان».

ووصف البعثة الاممية هذا الاتفاق بأنه «خطوة مهمة من شأنها تمهيد الطريق لاتفاقٍ على قانون للنفط والغاز، وتقوية أواصر الوحدة الوطنية، وتعزيز الآفاق الاقتصادية للعراق لخدمة جميع العراقيين».

رئيس إقليم كوردستان: نأمل أن ينفذ كما هو

نرحب بسرور باتفاق اليوم بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كوردستان على استئناف تصدير نفط إقليم كوردستان.

وأشيد بدور السيدين رئيس الوزراء العراقي الاتحادي ورئيس وزراء إقليم كوردستان، اللذين تمكنا بروحية إيجابية مريدة للحل من التوصل إلى تفاهم واتفاق، وأشد على أيديهما.

الشكر والتقدير لفريقي الجانبين اللذين أدارا حواراً ناجحاً أسفر عن هذا الاتفاق الذي نأمل أن ينفذ كما هو ويصبح بداية لحل المشاكل الأخرى.

ونجدد تأكيدنا على أن إقليم كوردستان مستعد كما كان دائماً للحل من خلال الحوار والتفاهم القائم على أساس الدستور والذي يصب في مصلحة كل العراق ويؤدي إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد.

نيجيرفان بارزاني
رئيس إقليم كوردستان
٤ نيسان ٢٠٢٣

في النهاية عادت الحكومة الى المسار الصحيح كما اكد الاتحاد الوطني

خلال السنوات الماضية بدأت حكومة اقليم كوردستان بتصدير النفط بشكل منفصل وبحجة تكوين اقتصاد مستقل، هذا الاقتصاد الذي الحق اضراراً وخسائر مادية كبيرة باقليم كوردستان بدلاً من الارباح، وفي الوقت الراهنة وتحت ضغط كبير عادت حكومة اقليم كوردستان الى الطريق الصحيح الذي دعا اليه الاتحاد الوطني الكوردستاني منذ عدة سنوات واتفق مع الحكومة الاتحادية على ادارة ملف النفط.

مام جلال اكد ضرورة الاتفاق مع بغداد

خلال مراسيم الاعلان عن تصدير النفط من اقليم كوردستان في يوم ٢٠٠٩/٥/١، اكد فقيد الامة الرئيس مام جلال ضرورة الاتفاق مع الحكومة الاتحادية حول ملف النفط.

وقال الرئيس مام جلال: ان النفط الذي يستخرج الآن من كوردستان العراق يصب في نفس الانبوب الذي يوصل النفط العراقي الى ميناء جيهان لتبيعه الحكومة العراقية وتدخله في ميزانية الدولة العراقية.

الرئيس بافل جلال طالباني: الاتفاق مع بغداد وتأمين حقوقنا

اصدر السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بيانا حول قرار محكمة باريس وايقاف تصدير نفط الاقليم والعلاقة مع بغداد، اكد فيه ان التفكير الصائب هو التنسيق والعمل المشترك وليس التباعد وتعميق

المشكلات، فيما يأتي نص البيان:

«بعد القرار الذي اصدرته محكمة باريس وايقاف تصدير نفط اقليم كوردستان عبر تركيا، ومن اجل ضمان مستقبل شعبنا ومنع حدوث المشكلات والازمات الكبيرة، آن آوان اتخاذ القرار الصحيح. بان تبيع شركة سومو نفط اقليم كوردستان وتدخل جميع الواردات من شتى انحاء العراق في خزينة واحدة.

وان تحدد حصة اقليم كوردستان من الموازنة والواردات العراقية وتضمن رواتب موظفي ومتقاعدي الاقليم. وان يربط نظام توزيع الوقود والنفط لاقليم كوردستان بالعراق وتباع للمواطنين بالسعر العراقي نفسه. وان يكون هناك ممثل لاقليم كوردستان في شركة سومو ومجمل نظام النفط والغاز العراقي ويكون جزءاً من الادارة والقرار.

يسعى الاتحاد الوطني الكوردستاني ومنذ اعوام للاتفاق مع بغداد وانهاء الخلافات. ان التفكير الصائب هو التنسيق والعمل المشترك وليس التباعد وتعميق المشكلات، فالخلافات الداخلية والتفرد يضعف كياننا ويعرض اقليمنا للخطر، وليس العمل المشترك والمطالبة بحقوقنا في بغداد. لقد قدم الاتحاد الوطني الكوردستاني نهراً من الدماء من اجل رفعة وسمو كوردستان، ولانعتبر اي قوة او طرف اكثر اخلاصا منا لكوردستان وتحقيق مصالحها العليا، لذا فإن الخطوة المنطقية والمسوؤلة هي الاتفاق مع بغداد وتأمين حقوقنا».

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

العقود النفطية لم تصب في مصلحة المواطنين

يقول الخبير في مجال العقود النفطية ريبوار محمد امين للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA:

ان العقود التي وقعتها حكومة اقليم كوردستان مع الشركات الاجنبية لم تصب في مصلحة المواطنين.

واضاف: منذ العام ٢٠١٤ ولحد الآن تكبد اقليم كوردستان خسائر كبيرة من الناحية الاقتصادية بسبب توقيع تلك العقود السيئة وبدلاً من تحقيق المكاسب والارباح تكبد اقليم كوردستان خسائر كبيرة ودخل تحت طائلة ديون كبيرة تقدر بـ٣٢ مليار دولار، ولولا توقيع تلك العقود لكان الاقليم قد حصل خلال السنوات الماضية على اكثر من ١٠٩ مليار دولار من الحكومة الاتحادية.

لم تخدم اقليم كوردستان

يقول ريبوار محمد: ان تلك العقود الحقت اضراراً مادية كبيرة باقليم كوردستان وادت الى توقف جميع المشاريع الخدمية ووصلنا الى مرحلة تسجيل العراق دعوى قضائية ضد اقليم كوردستان.

واضاف: ان تلك العقود النفطية لم تتمكن من خدمة ابناء شعب كوردستان وادت الى فشل الحكومة في خدمة المواطنين ووقعه تحت طائلة المديونية والمآسي الكبيرة، واعادت البنى التحتية لمدة ١٠ سنوات الى الوراء بسبب سوء ادارة الملف النفطي.

الاتحاد الوطني اكد دائما ضرورة الاتفاق مع بغداد

يقول ريبوار محمد امين: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني ومنذ البداية اكد ضرورة الاتفاق مع الحكومة الاتحادية وتصدير النفط عن طريق شركة سومو لانه هو الطريق الصحيح.

واضاف: يجب علينا الان تصحيح الاخطاء الماضية والاعتماد على الدستور في حسم المشاكل العالقة، وكان من الاجدر على حكومة اقليم كوردستان الاتفاق مع الحكومة الاتحادية منذ البداية وليس الانتظار لحين تأزم الاوضاع بهذا الشكل.

الاتحاد الوطني سعى من اجل الاتفاق دائماً

يقول النائب السابق شيروان ميرزا لـPUKMEDIA: الاتحاد الوطني الكوردستاني منذ سنوات طويلة يدعو الى الاتفاق مع بغداد على ادارة مشتركة لحقول النفط.

واضاف: ان قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان وعند ترأسه لوفود اقليم كوردستان للحوار مع الحكومة الاتحادية كانت سياسته هي نفس سياسة الاتحاد الوطني الكوردستاني للاتفاق مع بغداد.

يضيف شيروان ميزرا: في جميع الحوارات كنا نؤكد ضرورة الاتفاق مع بغداد لأن معالجة جميع المشاكل تتم في بغداد، وهذا الاتفاق هو الوحيد القادر على تصحيح الاخطاء الموجودة في ادارة ملف النفط.

واضاف: ان الاتحاد الوطني هو الذي كان متقارباً مع الجميع وسعى للاتفاق مع بغداد لكن بعض الاطراف السياسية الاخرى كانت تعرقل ذلك ولاتريد حصول ذلك الاتفاق.

كان من الاجدر الاتفاق قبل صدور اي قرار

يقول النائب السابق شيروان ميرزا: كان من الاجدر على حكومة اقليم كوردستان الاتفاق مع بغداد منذ البداية وليس بعد تعرضها لضغوط دولية وداخلية كبيرة وصدور قرارين من المحكمة الاتحادية ومحكمة باريس.

واضاف: المفاوضات تكون افضل عندما تكون انت في موقف القوة وليس في موقف الضعف لذا كان على حكومة اقليم كوردستان الاتفاق مع بغداد قبل سنوات عديدة.

الاتحاد الوطني منع تدهور الأوضاع في الاقليم نحو الأسوأ

من جهته يرى مدير منظمة (دور) للمعلومات عن نفط كوردستان، أن وزارة الثروات الطبيعية في اقليم كوردستان لن تبقى كما هي وزارة مستقلة، بل سترسل بغداد مسؤولا بدرجة وكيل وزارة لإدارة نفط كوردستان، مؤكدا أنه «لولا الاتحاد الوطني الكوردستاني لاتجهت الأوضاع في كوردستان نحو المزيد من التدهور»..

وقال وريا حسين، مدير منظمة (دور) للمعلومات حول نفط كوردستان، في تصريح لإذاعة شعب كوردستان: «الاتحاد الوطني الكوردستاني يعمل جاهدا منذ العام ٢٠١٧، لحل المشكلات والتوصل الى اتفاق مع بغداد»، مشيرا الى أن «تجربة السنوات الـ١٤ الماضية في إدارة الملف النفطي بالاقليم أثبتت أن في مصلحة المواطنين أن يكون الملف بيد بغداد».

PUKmedia

قرار محكمة باريس قطع مبررات عدم ارسال الميزانية الى برلمان كردستان

عقب تنفيذ قرار محكمة التحكيم الدولية في باريس حول تصدير نفط اقليم كوردستان، لم تبق فرصة للتهرب من ارسال مشروع قانون الموازنة الى البرلمان، في حين ان حكومة الاقليم التي ترأسها الحزب الديمقراطي لم ترسل مشروع الموازنة الى البرلمان ولاتوجد الشفافية في الايرادات والنفقات.

قوباد طالباني: الميزانية تقلل الاختلافات

اكد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان بعد قرار محكمة باريس حول ملف النفط « انه وخلال الاوضاع الراهنة لم يبق اي مبرر امام تصديق موازنة شفافة وواضحة من قبل برلمان الاقليم، ومن خلال قانون الموازنة علينا ان نطوِّر الشفافية ونرسخ العدالة في توزيع الايرادات وتقديم الخدمات بين المحافظات والمناطق دون تمييز».

رئيسة البرلمان: ضرورة ارسال الموازنة من الحكومة

اصدرت الدكتور ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان بيانا عقب قرار محكمة باريس حول ملف النفط وقالت: « بعد الاطمئنان الى مصادر الدخل في الإقليم، ومثلما نحرص على ضمان استحقاقات الإقليم ضمن الموازنة العراقية استنادا الى الدستور والقوانين، فإننا وبالنهج نفسه، ندعو حكومة إقليم كوردستان الى ارسال مشروع قانون الموازنة الى البرلمان، الآن وفي المستقبل، ومن جانبنا نعلن القيام بالتزامنا القانوني في هذا السياق».

لم تبق أية تبريرات حول الموازنة

يقول لقمان وردي نائب رئيس كتلة الاتحاد الوطني في برلمان كوردستان خلال تصريح لـ(PUKMEDIA): «منذ مايقارب الـ١٠ سنوات الماضية لم ترسل حكومة الاقليم قانون الموازنة الى البرلمان، ويجب ارسال مشروع قانون الموازنة في اقرب وقت لانهاء التمييز بين المحافظات والمناطق وتطبيق العدالة في توزيع الايرادات».

« بعد تنفيذ قرار محكمة تحكيم باريس لتسليم ملف نفط اقليم كوردستان وتحديد حصة الاقليم من الميزانية العامة الاتحادية لم يبق مبرر امام عدم ارسال مشروع قانون الموازنة الى البرلمان» يقول لقمان وردي.

ويقول وردي: « منذ مايقارب الـ١٠ سنوات الماضية لم تكن هناك شفافية في الايرادات والنفقات على يد الديمقراطي، وكان هناك عدد محدود من الاشخاص يسلبون الارادة العامة في التعامل مع الواردات والنفقات، لكن الوقت قد انتهى وهناك مرحلة جديدة».

غياب الموازنة يفتح باب الفساد

عدم وجود الموازنة في اقليم كوردستان خلال الفترة الماضية أدى الى تفشي الفساد وعدم المساواة في صرف الواردات، وان اقرار قانون الموازنة سيؤدي الى تصحيح مسار الحكم في الاقليم.

يقول د.شيركو جودت عضو اللجنة المالية في برلمان الاقليم خلال تصريح سابق لـ(PUKMEDIA): « الذي يجري الان هو فساد مستشر، فلا يوجد قانون الميزانية منذ مايقارب الـ١٠ سنوات الماضية حيث تصرف الحكومة إيرادات الاقليم بشكل غير قانوني دون علم البرلمان».

«ان عدم وجود الموازنة طوال الفترة السابقة ادى الى غياب الشفافية وعدم الوضوح، يعد غياب الموازنة مصدرا لتفشي الفساد وعدم المساواة في اقليم كوردستان» يقول الدكتور شيركو جودت.

الموازنة توفر الشافية

يعتبر مشروع قانون الموزانة من اهم القوانين التي تؤثر على تنظيم الواردات والنفقات وتوزيعها على المشاريع والمجالات المختلفة ويرسخ العدالة والشفافية، ويمنع الفساد وهدر الاموال.

يقول الدكتور خالد حيدر الاستاذ الجامعي والخبير في الشؤون الاقتصادية في تصريح لـ(PUKMEDIA): « الموزانة هي اساس الشفافية وتدخل البلاد الى دائرة الديمقراطية».

«لاتوجد الشفافية منذ مايقارب الـ١٠ سنوات الماضية في الواردات والنفقات، لكن بعد تنفيذ قرار محكمة باريس من قبل اربيل وبغداد لاتبقى فرصة للتهرب من تصديق الموازنة» يقول د. خالد حيدر.

رئيس الحكومة لم ينفذ تعهده حوال الميزانية

اقليم كوردستان ومنذ مايقارب الـ١٠ سنوات الماضية طالبت اللجنة المالية ارسال مشروع الميزانية الى البرلمان، لكن رئيس الحكومة لم يبالي الى طلب اللجنة المالية حتى وصلت الامور الى الادعاء العام ليقوم بدوره من اجل المصلحة العامة. تعهد مسرور بارزاني خلال تشكيل الكابينة الـ٩ باعداد وارسال مشروع قانون الموازنة الى البرلمان سنويا، وخلال الدورتين السابقتين لم يرسل المشروع الى البرلمان ولم ينفذ رئيس الحكومة تعهده.

لم ترسل حكومة الاقليم مشروع ميزانية (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢) الى برلمان اقليم كوردستان، وهذا يعني عدم وجود الشفافية والوضوح في الواردات والنفقات.

PUKmedia

يونامي تسلم مقترحاتها حول مقاعد المكونات الى الاتحاد الوطني والديمقراطي

اجتمع الثلاثاء ٢٠٢٣/٤/٥، مؤسسة انتخابات الاتحاد الوطني الكوردستاني وقسم الانتخابات في الحزب الديمقراطي الكوردستاني، في مدينة أربيل، بمشاركة وفد من بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي).

بحث الجانبان خلال الاجتماع، الذي هو الثالث من نوعه بينهما، مسألة تعديل قانون انتخابات برلمان كوردستان ومقاعد المكونات في القانون.

وترأس وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني رزكار الحاج حمه مسؤول مؤسسة الانتخابات، فيما ترأس وفد الديمقراطي ريبوار يلدا مسؤول قسم الانتخابات في الحزب.

وعقب انتهاء الاجتماع، اكد زياد جبار رئيس كتلة الاتحاد الوطني في البرلمان خلال تصريح صحفي مشترك: «منشغلون مع الديمقراطي بتعديل قانون الانتخابات وإن وجد نوع من البطء في العملية فهذا من اجل اجراء تعديل افضل للقانون بما يرضي جميع الاطراف».

واكد زياد جبار: «شارك وفد من اليونامي في اجتماع اليوم من اجل تقديم مقترح المكونات حول مقاعدهم الينا ونحن بدورنا سنأخذ هذه المقترحات بنظر الاعتبار في سبيل تعديل القانون وإجراء الانتخابات في موعدها المقرر».

من جانبه قال زانا ملا خالد رئيس كتلة الحزب الديمقراطي في البرلمان خلال التصريح الصحفي المشترك: «اكدنا والاتحاد الوطني اهمية تنفيذ نقاط الاجتماع السابق ونأمل ان نقوم بارسال تعديل القانون الى البرلمان في اقرب وقت ممكن»

«اتفقنا مع الاتحاد الوطني على ضرورة اخذ راي المكونات حول قانون الانتخابات ومقترحات اليونامي حول مقاعد المكونات بنظر الاعتبار» يقول زانا ملا خالد.

يذكر ان اجتماعات مؤسسة انتخابات الاتحاد الوطني الكوردستاني وقسم الانتخابات في الحزب الديمقراطي الكوردستاني حول تعديل قانون الانتخابات جاءت بمبادرة الرئيس بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني من اجل اجراء انتخابات نزيهة وشفافة بما يرضي شعب كوردستان والاطراف السياسية.

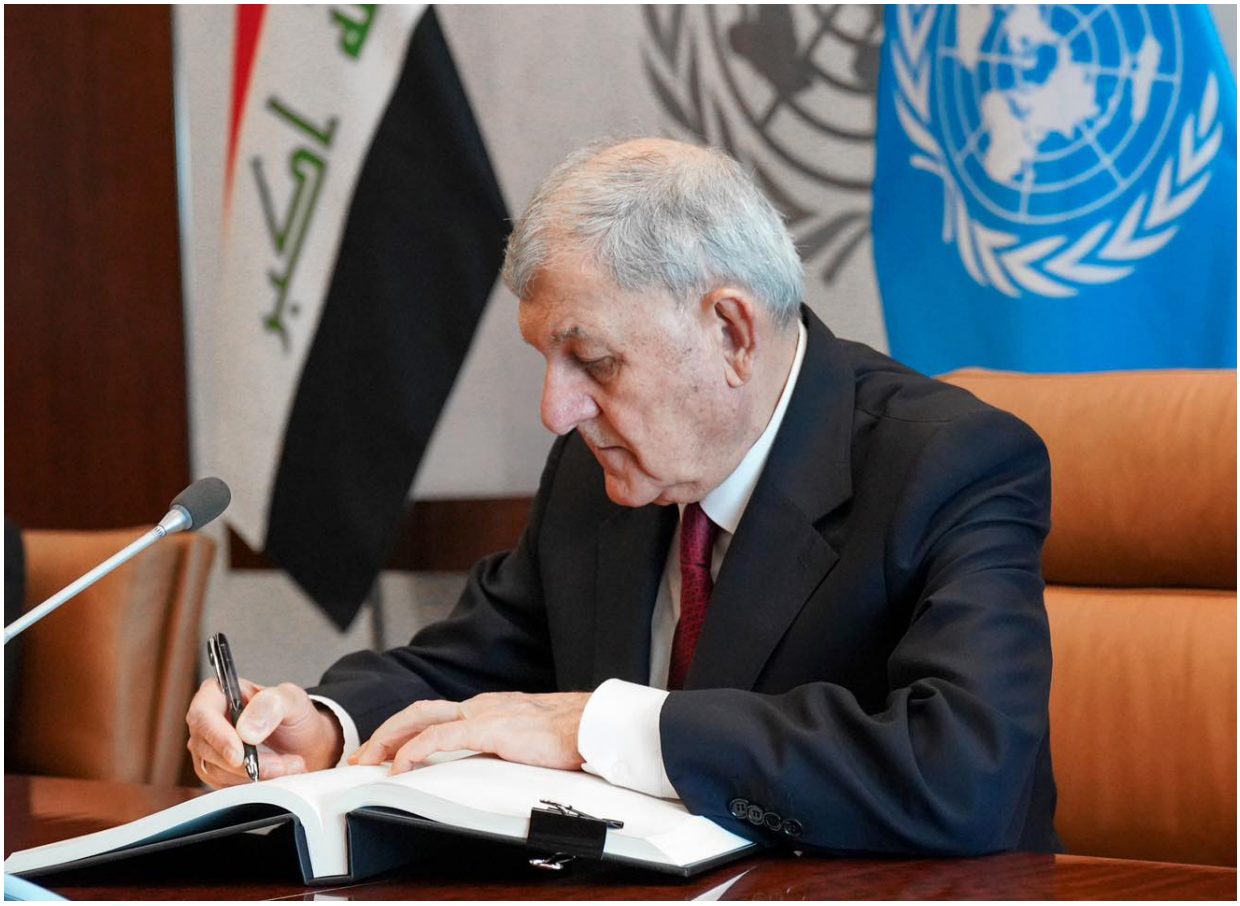

رئيس الجمهورية :
أهمية تحسين المستوى المعيشي للمواطن العراقي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٥ نيسان ٢٠٢٣ في قصر بغداد، معالي وزيرة المالية طيف سامي.

وجرى، خلال اللقاء، بحث الأوضاع المالية والاقتصادية وإقرار الموازنة العامة وبما يلبي طموحات المواطنين، حيث أكد السيد الرئيس أهمية إجراء الإصلاحات المناسبة وتشجيع الفرص الاستثمارية ودعم المشاريع الاستراتيجية، فضلاً عن تطوير وتنويع مصادر الاقتصاد الوطني بتفعيل دور القطاعات الأخرى وبما يسهم في تعزيز الإيرادات.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أهمية تحسين المستوى المعيشي للفرد العراقي واتباع الطرق الحديثة في الإدارة المالية والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال.

بدورها، استعرضت وزيرة المالية الإجراءات التي تتبعها الوزارة في معالجة الأوضاع الاقتصادية والمالية، وما يتطلبه الظرف الراهن من تضافر الجهود لتجاوز المرحلة وتداعياتها على الحياة العامة.

أهمية الإسراع بإقرار قانون الموازنة

هذا وضمن مباحثاته اليومية ،استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٤ نيسان ٢٠٢٣ في قصر بغداد، رئيس حكومة إقليم كردستان السيد مسرور بارزاني والوفد المرافق له.

وفي معرض إشادة فخامته بالاتفاق على استئناف تصدير نفط إقليم كردستان، ثمن السيد الرئيس جهود فريقي التفاوض في الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وبما يعزز العلاقات لخدمة المصالح الوطنية.

كما تم التأكيد على أهمية الإسراع بإقرار قانون الموازنة لما له من تماس بحياة المواطنين وبما يسهم في تأهيل البنى التحتية وتقديم الخدمات الضرورية وبناء المشاريع الاستراتيجية.

وجرى، خلال اللقاء، التباحث في القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية في البلاد، كما تم التأكيد على ضرورة دعم الحكومة في تنفيذ برنامجها وبما يلبي احتياجات المواطنين.

القطاع الزراعي مورد أساسي للاقتصاد الوطني

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٤ نيسان ٢٠٢٣ في قصر بغداد، معالي وزير الزراعة السيد عباس العلياوي.

وخلال اللقاء جرى بحث التحديات التي تواجه العراق في قضية شحة المياه وما لها من تأثيرات مباشرة على القطاع الزراعي، حيث أشار رئيس الجمهورية إلى أهمية العمل على تأمين الحصص المائية العادلة من دول المنبع.وأكد السيد الرئيس أهمية القطاع الزراعي باعتباره أحد الموارد الأساسية للاقتصاد الوطني وتوفير الأمن الغذائي.

وأشار فخامته إلى ضرورة تشجيع الفرص الاستثمارية في هذا القطاع الحيوي لتحقيق التنمية المستدامة، واستخدام التقنيات المتطورة وطرق الري الحديثة للنهوض بالواقع الزراعي ولمواجهة التأثيرات البيئية المتمثلة بالجفاف والتصحر والتغير المناخي الذي بات أزمة عالمية.

كما تطرق رئيس الجمهورية إلى مشاركة العراق في مؤتمر المياه الذي نظمته الأمم المتحدة في نيويورك مؤخراً، والمخرجات التي دعا إليها في معالجة أزمة المياه العالمية، وتأكيد رؤساء وزعماء الدول المشاركة على دعم جهود العراق في هذا المجال.

من جانبه أعرب معالي الوزير عن شكره وتقديره لفخامة الرئيس على توجيهاته القيمة، موضحاً خطة الوزارة للموسم الزراعي الحالي، وسعيها لمواجهة العقبات التي تواجه هذا القطاع الحيوي.

ضرورة تواصل نقابة المهندسين مع النقابات والجمعيات العالمية

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٤ نيسان ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد نقابة المهندسين برئاسة السيد ذو الفقار حوشي المكصوصي نقيب المهندسين.

وأكد رئيس الجمهورية، خلال اللقاء، ضرورة تواصل نقابة المهندسين مع النقابات والجمعيات العالمية، واستلهام الرصانة المهنية التي تميز بها المهندسون العراقيون في إنجازاتهم، حيث أشار إلى الكفاءات الهندسية العراقية المتميزة التي فتحت أمامها أبواب العالمية وتركت بصماتها في أكثر من بلد.

ولفت السيد الرئيس إلى الدور الذي يمكن أن يضطلع به المهندسون في تنمية وتطوير القطاع الخاص، وضرورة إشراك نقابة المهندسين في المشاريع الهندسية، كما حث فخامته على أهمية التوعية والتطوير بعقد محاضرات علمية في مختلف المجالات وبما يلبي متطلبات المجتمع وبناء الدولة.

من جانبه، ثمّن نقيب المهندسين طروحات السيد الرئيس ودعمه للمهندسين، مستعرضا بعض المشاكل التي تواجه عملهم، ومطالباتهم بإشراك المهندسين العراقيين في رفد مؤسسات الدولة بالبناء والإعمار والتخطيط.

وأشار النقيب إلى أن هنالك لجاناً لتقييم الكليات الأهلية ورصانتها لإعطائهم صفة مهندس، كما تشارك النقابة كجزء من الفريق المكلف بفك الاختناقات المرورية من خلال استشارييها، إضافة إلى إسهام النقابة في عدد من المجالات التي تعضد عمل المؤسسات.

أهمية التعاون بين رئاسة الجمهورية واتحاد الحقوقيين

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٥ نيسان ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد اتحاد الحقوقيين برئاسة السيد محمد نعمان الداودي رئيس الاتحاد.

وأكد السيد الرئيس أهمية التعاون بين رئاسة الجمهورية واتحاد الحقوقيين لإعداد مشروعات القوانين، ومتابعة قضايا الموقوفين والمعتقلين ومتابعة مشروع قانون اتحاد الحقوقيين الذي تم إرساله من رئاسة الجمهورية إلى مجلس النواب، مشددا على ضرورة الاهتمام ومتابعة شكاوى المواطنين.

من جانبه، أعرب رئيس اتحاد الحقوقيين العراقيين عن شكره وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية لتوجيهاته السديدة في دعم ترسيخ سيادة القانون وتطويره، مُستعرضا سير عمل الاتحاد وخططه المستقبلية، إلى جانب بعض المسائل التي تواجه عملهم.

الاتحاد الوطني: لن نصوت على الموازنة دون إجراء متابعة دقيقة لمشاريع كركوك

محافظ كركوك وكالة يستغل منصبه وسلطته لتحقيق منافع شخصية ومصالح فئوية خاصة

أعلنت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب العراقي، انها لن تصوت على موازنة ٢٠٢٣ «ما لم تجر متابعات حثيثة ودقيقة لمجمل المشاريع في المحافظة»، داعية رئيس الوزراء إلى «إجراء متابعات جدية لتلك المخالفات وعمليات الفساد التي يمارسها محافظ كركوك وكالة».

وقالت في بيان تلته النائب ديلان غفور، يوم الثلاثاء (٥ نيسان ٢٠٢٣)، إنه «من خلال متابعتنا الدقيقة لحظة بلحظة لمجريات الأحداث، واستناداً لتقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي تبين بما لا يدع مجالاً للشك إن محافظة كركوك تفتقر إلى آلية واضحة وشفافة فيما يخص توزيع المشاريع الخدمية في مناطق المحافظة وتنفيذها، في الوقت الذي تشير التعليمات الواردة في قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي والتنمية رقم ٢ لسنة ٢٠٢٢ إلى لزوم اعتماد المحافظ على النسبة السكانية وخطط وبيانات مسؤولي الوحدات الإدارية عند تنفيذ فقرات القانون».

وأضافت الكتلة: «تبيّن أن ما يحصل خلاف لذلك»، مشيرة إلى أن محافظ كركوك وكالة «يتعمد خرق القانون عبر ضرب مبدأ المساواة في توزيع المشاريع عرض الحائط، وهي مخالفة واضحة وصريحة وباب من أبواب الفساد».

ونوّت إلى أن «محافظ كركوك وكالة يستغل منصبه وسلطته لتحقيق منافع شخصية ومصالح فئوية خاصة، ويمارس أوضح أشكال الاستغلال الوظيفي في مناطق نفوذه وحزبه».

كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني أشارت إلى أن أبرز المخالفات القانونية للمحافظ هي «تخصيص نسبة ١٥٪ من موازنة المحافظة للمشاريع الاستراتيجية، من دون أن تكون لتلك المشاريع أي سند قانوني أو ذكر لتلك النسبة في قانون الأمن الغذائي»، معتبرة أن «الرقم خاضع لأهواء المحافظ الخاصة ليس إلا».

وطالبت الكتلة رئيس الوزراء بـ «إجراء متابعات جدية لتلك المخالفات وعمليات الفساد التي يمارسها محافظ كركوك وكالة»، مضيفة: «نؤكد بأننا لن نسمح له مطلقاً بالاستمرار في مخالفاته القانونية».

كتلة الوطني الكوردستاني نوّهت إلى أنها لن تصوت على مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ « ما لم تجر متابعات حثيثة ودقيقة لمجمل المشاريع في المحافظة. فالمسؤولية تحتم علينا عدم السماح للمحافظ بتنفيذ مشاريع لا تخدم سوى مصالح ضعيفة وتحرم الآلاف من أبناء المدينة».

وأكدت أنها ستعرض ملف فساد محافظ كركوك «على طاولة اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي، لتكون على اطلاع ما يجري»، داعية «الجهات ذات العلاقة، لا سيما ديوان الرقابة المالية إلى بذل المزيد من الجهود للحفاظ على المال العام، سيما المتعلقة منها بتدقيق عقود المشاريع في المحافظة، والاستمرار في كشف كل ملفات الفساد والهدر في المال العام».

وليد خدوري:

موافقة «سومو»

أصدرت هيئة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية في باريس، الأسبوع الماضي، قراراً لصالح العراق تمنع فيه تركيا من السماح بتصدير نفط إقليم كردستان العراق دون موافقة السلطات العراقية؛ بمعنى آخر موافقة مؤسسة تسويق النفط العراقية (سومو). والقرار ملزم للطرفين.

وبالفعل وافقت تركيا عليه ومنعت تصدير نفط إقليم كردستان مباشرة بعد صدور القرار.

وبحسب الاتفاقية العراقية – التركية لخط أنابيب كركوك – جيهان، يمتلك العراق جزء الأنابيب في

> الخسارة المالية للإقليم ضخمة بسبب مصاريفه الباهظة لتضخم جهازه البيروقراطي

الأراضـي العراقية، في حين تمتلك تركيا الجزء الآخر الذي يعبر أراضيها.

كما ينص الاتفاق ما بين الدولتين، على أنه يتوجب حصول موافقة الحكومة العراقية على ضخ النفط عبر الخط وتحميله في ميناء جيهان، ممثلة بوزارة النفط، وتنوب عنها «سومو».

بلغت الصادرات أخيراً عبر الخط نحو ٩٠ ألف برميل يومياً من نفط كركوك تسوقها «سومو» في السوق التركية، ونحو ٤٠٠ ألف برميل يومياً من نفط إقليم كردستان الذي يتم تصدير معظمه إلـى ميناء عسقلان الإسرائيلي.

اعترضت الحكومة العراقية بين الحين والآخـر على تصدير النفط إلى إسرائيل؛ إذ إن العراق لا يزال رسمياً في حالة حرب مع إسرائيل. وقد لجأ الإقليم للتصدير إلى إسرائيل بحسومات عالية بعد أن منعت محكمة في تكساس السماح بتصدير النفط للولايات المتحدة؛ لأن الحكومة العراقية صنفت صادرات نفط الإقليم بـ«نفط مهرب».

وقررت الأقطار الأوروبية الامتناع عن شراء نفط الإقليم لاعتباره «مهرباً»، أسوة بالقرار الامريكي.

توقفت الصادرات النفطية للإقليم خلال الأسبوع الماضي إثر امتثال تركيا للقرار. وأعلنت الشركات العاملة في الإقليم عن توقف صادراتها واللجوء إلى تقليص الإنتاج وتخزينه، لكن نظراً لصغر حجم الطاقة التخزينية بـدأت بعض الشركات إيقاف الإنتاج، مما سيشكل خسارة مالية فادحة للإقليم.

أرسلت حكومة الإقليم وفداً إلى بغداد للتفاوض.

ويسود التشاؤم من إمكانية التوصل إلى حل سريع، نظراً لتعقيد المواضيع المختلف عليها، وهي عديدة: نص القوانين العراقية على دور «سومو» في إدارة تسويق صادرات النفط الخام والمنتجات البترولية العراقية. والخلاف بين بغداد وأربيل على قانون النفط والغاز لإقليم كردستان.

كما أن هناك نزاعاً يمتد عقدين من

> تنادي قوى سياسية متعددة بضرورة التزام الإقليم بالقوانين النفطية السارية

الزمن، منذ بداية ٢٠٠٣، حول حصة الإقليم من الموازنة السنوية للدولة العراقية، هذه الحصة التي تقدر حسب عدد سكان المحافظات الثلاث للإقليم، لكن دون التزام حكومة الإقليم بتسليم ريعه النفطي لوزارة المالية العراقية، كما هو الحال لبقية المحافظات.

هناك ضغوط على كل من الطرفين للتوصل إلى حل قريباً. فالخسارة المالية للإقليم ضخمة بسبب مصاريفه الباهظة لتضخم جهازه البيروقراطي، ناهيك بمشاكله مع شركات النفط التي سددت تكاليف تشييد الأنبوب النفطي عبر أراضي الإقليم مقابل التسديد لها لاحقاً بإمدادات نفطية. وكذلك قيام بعض شركات النفط التجارية بإقراض الإقليم مسبقاً لقاء دفع الإقليم لاحقاً النفط الخام.

هذا، وتتشكل حكومة رئيس الـوزراء الحالي محمد شياع السوداني من تحالف ثـلاث كتل سياسية (شيعية، وسنية وكردية – بالذات الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة البرزاني). ومن ثم، فإن إطالة الخلاف، دون التوصل إلى حل سريع، ليست من مصلحة الطرفين. ففي نهاية المطاف، تنادي قوى سياسية متعددة في العراق، بضرورة التزام الإقليم بالقوانين النفطية السارية على باقي المحافظات العراقية. والأمر الأهم هو الدور الأساسي لـ«سومو» في عمليات تصدير البترول.

كما أن هناك خلافات نفطية – دستورية أخرى. فرغم المشاركة الواسعة للكورد في الاستفتاء والموافقة على دستور عام ٢٠١٥، هناك خلاف حول دستورية قانون النفط والغاز في إقليم كردستان.

وقد أصدرت المحكمة الاتحادية العليا (وهي أعلى محكمة عراقية) حكماً في ١٥ فبراير (شباط) ٢٠٢٢، بعدم دستورية قانون النفط والغاز في إقليم كردستان لمخالفته الدستور الاتحادي، وألزمت حكومة الإقليم بتسليم الحكومة الاتحادية متمثلة بوزارة النفط كافة الوثائق والحسابات والخطط والصور وبيانات الإنتاج المتعلقة بتطوير الحقول وإنتاجها لغاية تاريخه، كما ألزمت حكومة الإقليم بتمكين وزارة النفط وديوان الرقابة المالية الاتحادي من متابعة إبرام العقود لبيع النفط والغاز في الإقليم، إلا أن حكومة الإقليم عارضت قرار المحكمة ولم تنفذه حتى الآن.

*كاتب عراقي متخصص في شؤون الطاقة
* عن «الشرق الأوسط»

القصة الكاملة لعملية القبض على صدام حسين

الرقيب أول كيفين هولاند أحد أفراد قوة دلتا كسر أخيراً حاجز الصمت

في ١٣ ديسمبر (كانون الأول) من عام ٢٠٠٣، ألقت قوة كوماندوس امريكية القبض على الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين الذي اختفى من الصورة مباشرة عقب سقوط العاصمة بغداد.

وكان البحث والقبض عليه من أولويات القيادة الامريكية السياسية والعسكرية، خصوصاً بعد أن تفاقمت العمليات التي تستهدف هذه القوات في عدد من المناطق العراقية.

ورأى الجميع مشهد صدام وهو يخرج من حفرة ضيقة مغطاة بالحشائش والتراب والرمل كان يختبئ تحتها فيما يشبه الغرفة البدائية المحفورة تحت الأرض التي كان يصل إليها الهواء من خلال أنبوب بلاستيكي.

صدام كان ملتحياً، «منكوش» الشعر، لا يبدو عليه الخوف، بل الاندهاش، وحوله أفراد قوة «دلتا فورس» الامريكية التي كانت مكلفة بالقبض عليه>

لكن حتى تاريخه، لم يجرؤ أي من العسكريين الذين شاركوا في العملية على الكشف عن التفاصيل التي أفضت إلى القبض على المطلوب الأول للقوات الامريكية (من بين ٥٥ مطلوباً) في المحلة المسماة «الدوار» في منطقة تكريت المناصرة تقليدياً لحكم صدام، وذلك بسبب القانون الامريكي الذي يأمر بكتم التفاصيل حتى عام ٢٠٢٨.

> رأى الجميع مشهد صدام وهو يخرج من حفرة ضيقة مغطاة بالحشائش والتراب

بيد أن الرقيب أول كيفين هولاند، تجرأ وكسر الحظر، وذلك من خلال تسجيلات بودكاست المسماة بالإنجليزية «Danger Close» المخصصة للشؤون العسكرية الامريكية، والتي يديرها الضابط السابق في القوات الخاصة الامريكية جاك كير. وقد نجح الأخير في إقناع العسكري كيفين هولاند بأن يتحدث، لا بل أن يكون حديثه مصوراً، وذلك في ٩ ديسمبر الماضي.

وأخيراً، أفرج كير عن «شهادة» هولاند. ونقلت صحيفة «لو فيغارو» قبل يومين بعض تفاصيل هذه الشهادة، علماً أن العدالة الامريكية لم تحرك حتى اليوم ساكناً، ولم تلاحق أياً من الشخصين المسؤولين عن كشف أحد أهم الأسرار التي بقيت طي الكتمان عقدين من الزمن، وخصوصاً هوية الشخص الذي «باع» الرئيس العراقي الأسبق.

تتبع قيادة العمليات العسكرية الخاصة التي يقع مقر قيادتها في مدينة تامبا في ولاية فلوريدا، نهجاً صارماً يمنع أياً من أفرادها من الحديث إلى الصحافة بأي شكل من الأشكال، لكن يبدو أن كيفين هولاند أراد المخاطرة وكأن سراً دفيناً يطأ على صدره ولم يعد يحتمل التستر عليه؛ لذا تحدث وفصّل وأطال.

٩ أشهر انقضت منذ سقوط بغداد وبقي صدام حراً طليقاً. وآخر ظهور له تم يوم ٩ أبريل (نيسان) وقد اعتلى سطح سيارة ليخاطب جمهوراً من العراقيين عندما كانت الدبابات الامريكية على مداخل العاصمة.

القيادة الامريكية كانت قد أطلقت عملية «الفجر الأحمر» للقبض على صدام، وخصصت مكافأة كبيرة لمن يوفر معلومات تفضي إلى القبض عليه، والأهم أن آلافاً من الجنود والمخابرات (كيفين هولاند ذكر أن العدد يصل إلى ٣٠ ألف رجل من المشاة) قد جُندوا لهذه المهمة، إضافة إلى مجموعة ضيقة من «قوة دلتا» بينهم هولاند، ولكن كل ذلك بقي دون طائل حتى تمكنت هذه القوة من وضع اليد على أكثرية حرس صدام الخاص، والأهم أن من بينهم كان محمد إبراهيم المسلط، الذي يصفه هولاند بأنه كان «الأقرب» لصدام.

ووفق روايـة هولاند، فإن المسلط أعطى جميع التفاصيل عن مكان اختباء صدام في قرية «الدوار» المطلة على نهر دجلة والواقعة على بعد ١٠ كلم من تكريت، وذلك في مزرعة معزولة تقود إليها طريق مستقيمة تقوم مجموعة من الرجال بمراقبتها لتجنب أي مفاجأة.

ويؤكد الراوي أن المسلط رافق القوة الامريكية وقادها إلى مكان اختباء صدام الذي بلغته في الثامنة والنصف مساء. ويصف هولاند عمل المجموعة التي بدأت برفع الحشائش والتربة ووصلت إلى لوح بلاستيكي مقوى نزعته فظهرت تحته كوة الحفرة البالغ عمقها ٣ أمتار. ومن أجل تلافي أي مفاجأة أو فخ، لم يتردد أحد أفراد

> هلع قائلا:أنا صدام حسين، رئيس العراق، وجاهز للتفاوض

القوة من استخدام قنبلة فُجرت في الدهليز.

بعدها، تأكد للفرقة التي استخدمت أنوار أسلحتها الكشافة، أن صدام يختفي في هذا المكان. ولمزيد من التفاصيل، يسرد هولاند أنهم أنزلوا كلباً بوليسياً إلى الحفرة، لكنه تراجع خوفاً.

كانت المفاجأة عندما سمعت القوة صوتاً قادماً من تحت الحفرة، ورد عليه المترجم الملحق بالقوة بالعربية، ثم رأت القوة يدين تمتدان إلى الخارج، ثم برز رأس صدام وجسده، وصرخ أحدهم: «يا للهول، إنه صدام!». بعدها أُخرج صدام من الحفرة التي خرج منها وهو يحمل مسدساً من طراز «غلوك ١٨».

وما إن أصبح في متناولهم، يروي هولاند، حتى وجّه إليه أحد أفراد الفرقة ضربة قوية على وجهه لشل حركته. وبعد أن استعاد صدام امتلاك أعصابه، توجه إلى الجنود الامريكيين بالإنجليزية قائلاً: «أنا صدام حسين، رئيس العراق، وجاهز للتفاوض».

وجاء الرد عليه: «سنرى ذلك لاحقاً يا أخ». وأضاف أحدهم: «الرئيس بوش يرسل إليك تحياته». بعدها، نُقل صدام بطوافة إلى تكريت، ومنها إلى بغداد بعد أن أُخذ منه مسدسه الذي قُدم لاحقاً للرئيس بوش الابن. والمسدس موجود اليوم في المكتبة التي تحمل اسم الرئيس الأسبق في مدينة دالاس.

يؤكد هولاند أنه شخصياً من نزل إلى الغرفة التي كان يختبئ فيها صدام، مستعيناً بالضوء المثبت على مسدسه، إلا أنه عاد للخروج ليطلب مسدساً آخر لتحسين الرؤية. وفي وصفه للغرفة، يقول إنها بطول مترين وكافية ليتمدد فيها رجل على أريكة بسيطة، وسقفها كان مسنوداً بألواح خشبية، ومزودة بمروحة. وعمد هولاند إلى تصوير مقطع فيديو قصير بثته شبكة «فوكس نيوز». ووفق المعلومات التي جمعها الطرف الامريكي من المخبرين، فإن صدام كان يقضي غالبية وقته في الخارج، وتحديداً في المزرعة القريبة من الحفرة، وإن اثنين من حرسه الخاص كانا يتوليان مهمة الطبخ.

في الطوافة التي نقلته، استعاد صدام جأشه «عندما تبين له أنه لن يُقتل». ولأن العسكريين الذين كانوا معه في الطوافة خافوا من أن يقفز منها للإفلات من الأَسر؛ فقد أحاطوا به بقوة ومنعوا عنه أي حركة.

وفي التفاصيل، يقول هولاند إن أحد الفرقة كان يمسكه بشعره من الخلف وآخر بلحيته من الأمام.

وبحسب هولاند، فإن الخلاصة التي توصل إليها الجنرال ريكاردو سانشيز، بعد أن زار صدام في سجنه، أن الأخير «متعاون وراغب في الحديث ومتقبل لمصيره».

وكانت نهاية صدام، بعد محاكمة دامت شهوراً، الإعدام شنقاً.

* عن «الشرق الأوسط»

نبيل فهمي

بعد عقدين من غزو العراق

غزو الرئيس العراقي صدام حسين للكويت كان جريمة ضد دولة عربية مجاورة ومخالفة صريحة للقانون الدولي وخطأ فادحاً كلّف العراق كثيراً ومثّل بداية النهاية للأمن القومي العربي الجماعي، لما ترتب عليه من شك وقلق وعدم ثقة بتأمين الأوطان عربياً وفتح الباب على مصراعيه للاعتماد على جهات أجنبية لتحقيق التأمين الوطني، بخاصة إزاء التهديدات الوجودية.

وإزاء الغزو أصدر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة قرارات عدة ضد العراق، وتشكل تحالف عسكري متعدد الجنسيات لتحرير الكويت بقيادة امريكية، وشمل مصر وسوريا، تعبيراً عن رفضه من حيث المبدأ احتلال الأراضي بالقوة، مهما طرحت من حجج ومبررات.

وفي ٢٠٠٣ قررت الولايات المتحدة تحت رئاسة جورج بوش الابن غزو العراق من دون سند قانوني أو شرعي وخارج المنظومة الدولية، وهو ما رفضته مصر وسوريا وآخرون حتى من حلفاء امريكا، وهي خطوة مر عليها عقدان من الزمن الآن، وما زال حولها الكثير من التساؤلات.

وقد سمح لي تمثيل مصر سفيراً في الولايات المتحدة من ١٩٩٩ - ٢٠٠٨ بمتابعة الأحداث

المرتبطة بغزو العراق عن قرب، وأن أكون في قلب تلك المرتبطة بالمواقف المصرية. مع هذا، أعترف بكل صراحة أن هناك كثيراً من الخبايا حول الموقفين الامريكي والبريطاني لا تزال غامضة، ولن تتضح إلا مع مرور الوقت، وبعد الإفراج عن مستندات دولية عدة ودراستها من قبل المؤرخين.

وأعتقد بأن من الأحداث التي يجب التوقف عندها ما حصل قبل غزو العراق، بل مرتبط بالتهديدات العراقية للكويت، عندما التقى صدام والسفيرة الامريكية أبريل غلاسبي التي نقلت له رسالة خلص منها الرئيس العراقي إلى أن الولايات المتحدة لن تتدخل في الخلاف العراقي - الكويتي، وهناك أقاويل كثيرة ومتضاربة عما قيل بالضبط، حاولت الإدارة الامريكية نفي أي اتهام بأنها أعطت صدام الضوء الأخضر حتى بشكل غير مباشر، علماً أن السفيرة سجلت في مذكراتها بعد ذلك أنها نقلت التعليمات الواردة إليها بكل دقة وأمانة.

> **كان هناك توافق بين المحافظين الجدد بانتهاز هذه الفرصة لإضعاف**

وأتذكر أيضاً حديثاً دار بيني وبين توم بيكرنغ، المندوب الدائم الامريكي في الأمم المتحدة قبل تحرير الكويت، وذلك في أثناء خدمتي بالبعثة المصرية بنيويورك الذي كان في غاية القلق من أن يقبل صدام أحد الاقتراحات الدولية لحل خلافه مع الكويت، أو أن يكتفي بالسيطرة على ١٠ كيلومترات من الأراضي الكويتية فقط، باعتبار أن الاحتمالين سيقللان من حدة الخلاف والتجاوز العراقي ويجعل من الصعب حشد التأييد الدولي اللازم لخلق تحالف للتصدي للعراق عسكرياً.

رأيت التذكير بموقفي غلاسبي وبيكرنغ، على رغم حدوثهما ارتباطاً بغزو العراق للكويت خلال إدارة الرئيس بوش الأب الذي رفض غزو العراق، لعل المؤرخين يبحثون في ما إذا كانت لهما علاقة بالقرار الامريكي اللاحق بغزو العراق، إذ لا أستطيع الجزم بصحة ذلك من عدمه، إنما كان الاهتمام بالعراق واضحاً منذ بداية إدارة الرئيس بوش الابن، والملغمة بما يسمى «المحافظين الجدد» والداعين إلى ضرورة استخدام امريكا قوتها كاملة في تحقيق أهدافها.

بعد أحداث ١١ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ بأشهر قرر نائب الرئيس تشيني الإعداد للقيام بجولة في الشرق الأوسط، فانتهزتها فرصة لزيارته وعرض عليه المواقف المصرية الثنائية والقضايا الإقليمية مثل تعثر عملية السلام العربية - الإسرائيلية، مبرزاً الوضع الفلسطيني، ففاجأني تشيني بإلحاحه على التشاور حول العراق كأولوية أولى خلال الزيارة، وهو ما نوهت به للقاهرة مع لفت النظر إلى أن هناك شيئاً في الأذهان حول العراق سأسعى إلى استيضاحه ومتابعته.

وتقديري أن المحافظين الجدد كانوا عاقدين العزم على غزو العراق منذ تولي بوش الابن الرئاسة، إنما تختلف التقديرات حول المبررات لهذا الموقف، هل كانت رغبة لبوش الابن في إثبات ذاته باستكمال مشوار أبيه أو تجاوزه، أو أن الابن كان قد

استثار من استهزاء صدام بالأب بعد نهاية ولايته، أو أن غزو العراق كان سعياً إلى استعادة هيبة امريكا بعمل عسكري كبير بعد أحداث سبتمبر الإرهابية، وقد تكون كل هذه التفسيرات سليمة، إنما أرجح أن الدافع الرئيس كان توافق بين المحافظين الجدد واليمين الامريكي المؤيد إسرائيلياً بانتهاز هذه الفرصة لإضعاف العالم العربي وتفتيته.

طرحت تساؤلات امريكية كثيرة عن موقف مصر من كل ذلك، على رغم أنه كان واضحاً وقاطعاً ومستقراً، ألا وهو رفض الغزو العراقي للكويت، وضرورة احترام سيادة الدول بعدم غزو العراق، فضلاً عن أننا حذرنا كثيراً وعلى أعلى مستوى من عدم استقرار العراق ومن التداعيات الإقليمية للمساس بالتوازن الإقليمي الدقيق بالمنطقة، بخاصة بين العراق وإيران، ونقلت ذلك للإدارة والكونغرس والرأي العام الامريكي، مما دفع بعض أعضاء الكونغرس إلى التعبير عن عدم رضاهم عن موقف مصر الصديقة، فكان ردي أن الصديق الحقيقي هو من لديه شجاعة المصارحة الكاملة وهو ما نلتزم به دائماً.

لم يختلف أحد في الدول العربية حول أن الرئيس العراقي السابق كان دموياً مع شعبه وعدائياً تجاه جيرانه، حتى ممن قرروا عدم اتخاذ مواقف ضده لحسابات خاصة بهم، إنما اختارت الولايات المتحدة مبررات واهية غير صادقة لتبرير إصرارها على غزو العراق، وأول الأمر حاولت الربط بين أحداث سبتمبر الإرهابية والنظام العراقي، غير أن هذا طرح لم يحظ بأي تأييد حتى داخل الإدارة، أو من حلفائها في حلف الشمال الأطلنطي، عدا بريطانيا، التي كانت شريكاً مباشراً وضالعاً.

ودفعت الولايات المتحدة أن العراق لديه أسلحة نووية وكيماوية وبيولوجية، على رغم أن مفتشي الأمم المتحدة أكدوا عدم صحة ذلك قبل الغزو، وهو ما أكده فشل الولايات المتحدة في العثور على أي من هذه الأسلحة بتاتاً، بل إن مفتشيها أكدوا عدم حيازة العراق على هذه الأسلحة، وهو ما جعلني أستفسر مباشرة من بول ولفوويتز أحد رواد المحافظين الجدد، والرجل الثاني في البنتاغون الامريكي حينذاك، ففاجأني مضمون وبجاحة رده، بأن تعثر التوصل إلى توافق بين المؤسسات الامريكية الأمنية والعسكرية والدبلوماسية على أن هناك أي خطر على الولايات المتحدة أو مصالحها، فتبنت الإدارة هذه الحجة على رغم ضعف الأدلة للقيام بالغزو.

> **غزو صدام للكويت كان مخالفة للقانون الدولي وخطأ فادحا كلف العراق كثيرا**

كما صرح جورج تينيت مدير وكالة الاستخبارات الامريكية بتوافر أدلة «قاطعة» بحيازة العراق لهذه الأسلحة، وأعلن وزير الخارجية الامريكي كولن باول في مجلس الأمن أن لديهم خطاباً موقعاً من وزير خارجية النيجر بتصدير اليورانيوم للعراق، وهو ما فنده مدير وكالة الطاقة الذرية محمد البرادعي في

الجلسة نفسها، موضحاً أن وزير خارجية النيجر كان قد تغير قبل ذلك بكثير، وقد التقيت باول مرة أخرى بعد أن ترك الإدارة، وعبرت بصراحة عن استغرابي لموقفه، فلم يتردد في الاعتراف بأنه جرى تضليله، وهو نفس ما كرره في مذكراته لاحقاً، بل عبّر فيها عن اعتذاره لمشاركته في كل ذلك.

بعد عقدين من غزو العراق هناك تساؤلات امريكية ودولية عدة عن أسباب وجدوى غزو العراق، وهل حقق ذلك المصلحة الامريكية أو العربية، وأعتقد بأن الغالبية العظمى من المحللين الامريكيين من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار يرون أن غزو العراق كان خطأ كبيراً لأنه أحدث خللاً في توازن القوى بالمنطقة لمصلحة إيران على حساب العرب، وبما يهدد أصدقاء امريكا، بما فيهم إسرائيل، وخلق مناخاً من عدم الاستقرار والأمان والتطرف داخل العراق، أدى إلى ظهور «داعش» وإرهاق المنظومة العراقية الوطنية، ومن هؤلاء اليسار الديمقراطي واليمين الجمهوري مثل دونالد ترمب الذي وصف غزو العراق بأنه أكبر خطأ في تاريخ السياسة الخارجية الامريكية، وصدرت إحصاءات رأي عام امريكية أخيراً تشير إلى أن معظم الامريكيين يرون كذلك أن القرار كان خطأ.

وعلى رغم تكرار تحذير إسرائيل من الأخطار الإيرانية أعتقد بأن الفائز الوحيد والأكبر من غزو العراق هو التحالف السياسي بين المحافظين الجدد في امريكا وإسرائيل لاهتمامهم أساساً بتفتيت العرب وأسس الدولة الوطنية، وسعيهم إلى بث الفتنة والطائفية على حساب الهوية الوطنية.

أما تقييم غزو العراق من الزاوية العربية، فالمسألة أكثر دقة وتعقيداً، فالقضاء على صدام حسين ريّح كثيراً من الدول الخليجية لخشونة ممارساته وخطورة تجاوزاته، إنما تصعيد النفوذ الإيراني كانت له أخطار جمة، وانكسار الثقة بالخيار الأمني العربي والوطني جعل كثيرين يعتمدون أكثر من اللازم على قدرات أجنبية، وإغفال التطوير المنهجي للقدرات الدفاعية الوطنية، مما خلق توازناً أمنياً بالشرق الأوسط في غير مصلحة العرب.

> **لم يختلف أحد في الدول العربية حول أن صدام كان دمويا مع شعبه وعدائياً تجاه جيرانه**

ولعلنا كعرب نخرج من هذه التجربة ببعض الدروس المستفادة، بتكثيف التشاور والاتصالات العربية في الاتفاق أو الاختلاف وضبط الممارسات بين الدول العربية لعدم تأزم المشكلات والخلافات، بخلق وتنشيط آليات إقليمية للطوارئ وحل النزاعات في إطار جامعة الدول العربية، بحيث تتبنى وتمارس الدبلوماسية الاستباقية الوقائية، وعلى العرب تنشيط الدبلوماسية الإقليمية بالتحاور والتشاور الصديق أو الغريم من خارج العائلة العربية.

*اندبندنت عربية

د. أحمد عبد الرزاق شكارة:

رؤية ملامح خطة عراق 2050 بين مواجهة التحديات وتوقعات الانجاز

رؤية ملامح خطة عراق ٢٠٥٠ بين مواجهة التحديات وتوقعات الانجاز

عقب الذكرى العشرون لسقوط النظام الدكتاتوري السابق تقدم السيد محمد شياع السوداني رئيس وزراء العراق برؤية أستراتيجية اوضحت الملامح الاولية لخطة عراق ٢٠٥٠ ،

في جوهرها تمحورت حول أهمية وأولوية إعمار البلاد وتقديم الخدمات العامة لمواطني العراق. المقدمة للخطاب أكدت بإنه قد «آن الأوان لتضميد الجروح والانطلاق نحو مستقبل زاهر لشعب يستحق كل الخير « من خلال متابعة مسار إستراتيجي يركز على «تحرير الانسان والارض من رجس الارهاب والاستبداد «.

مسيرة ترجمت بصياغة دستور جديد لعام ٢٠٠٥ «جعل الانسان العراقي (رجلا وأمراة) محوره الاساسي ، فتح الطريق أمام بناء دولة المواطنة ، ضمن سيادة البلاد واستقلالها ووحدتها». لاشك ان للدستور العراقي مكانة محترمة الامر الذي يستوجب الالتزام الدائم بإحترام حقوق الانسان حرياته الاساسية معليا اولوية الهوية الوطنية العراقية في ظل دولة المؤسسات «دولة المواطنة» بعيدا عن دولة المكونات التي تعمد للفرقة والانقسام بدلا من استيعاب وتفعيل دورالطيف الجميل الثري في بناء الدولة .

أصاب السيد رئيس الوزراء الهدف الستراتيجي بالقول أن شروط النهضة متوفرة : « لاتعوزنا الموارد البشرية او الكفاءات العلمية ، ولاتقصنا الثروات الطبيعية وغير الطبيعية ، والموقع الجغرافي». مستدركا :» إن ما ينقصنا

هو وضع الخطط العلمية والبرامج العملية ، وتنفيذها بحزم في كل المجالات».

من منظوري المتواضع يمكنني ايضا أن اتفق مع مضمون المقولة معززا أياها بإهمية ترجمة الافكار والمقترحات إلى تطبيق دقيق وتفصيلي لكافة بنود الخطة الستراتيجية المقترحة ل»عراق ٢٠٥٠» من خلال تفعيل حقيقي للارادة السياسية القيادية المستقلة والمهنية في توجهاتها على المستويين المركزي الاتحادي والاقليمي للمحافظات .

علما بإن السيد رئيس الوزراء العراقي ومن منظور وطني أكد أهمية الاستمرار بتطبيق صارم لبنود البرنامج الوزاري الذي عد متكاملا هدفه «معالجة أكثر المشاكل إلحاحا» إتساقا مع اولوية التخلص من العقبات التي على رأسها إزالة الفساد المالي والاداري. سياق بلورته مبادرة مبكرة لحكومة السوداني هدفت منذ الايام الاولى لتسنمه إدارة البلاد العمل على ملاحقة « الفساد واستهداف مراكزه وأدواته أينما كانت».

> **للدستور العراقي مكانة محترمة الامر الذي يستوجب الالتزام الدائم بإحترام حقوق الانسان**

من هنا اعتبر مكافحة جائحة الفساد معركة كبرى لايجوز التهاون فيها وإلا وفقا لوجهة نظر السيد السوداني «خسرنا كل معاركنا الاخرى». لاشك ان الحرب ضد الفساد تعد الوجه الاخر المقابل للحرب ضد الارهاب بكل صوره واشكاله ما يقتضي بالضرورة الاستعداد المستدام للمجابهة الشاملة المستدامة إنطلاقا من المحيط الوطني تفعيلا وتمكينا للموارد البشرية خاصة المؤهلة والمتخصصة تعززها موارد اقتصادية – مالية وتقنية مناسبة .

دور مستقبلي ينتظره العراقيون كافة لأنعاش مكانة بلادنا الجيوسياسية والاقتصادية والتقنية وإنقاذها من حالة الضعف والهشاشة المؤسسية في الاداء والمتابعة في تلبية أحتياجات الفئات الفقيرة ، المحرومة والمهمشة.

ضمن منظور كهذا لابد من تنامي أهمية المواجهة الجادة علميا وعمليا للتحديات الانسانية المستدامة عبر الافادة من عبر ودروس التأريخ السياسي – الاجتماعي تأسيسا لإستراتيجية شاملة واقعية هدفها صياغة منهج جديدا للتفكير لعالم يحمل تغيرات ومتغيرات محدثة سريعة الايقاع أتساقا مع إتقاء حالة عدم التيقن للنتائج المتوقعة خاصة التي تؤثر على السلم والامن المجتمعي والاقتصادي .

من هنا ، لابد من الاعتراف بصحة مقولة العالم الفيزيائي الشهير أينشتاين Einstein حول عدم إمكانية إيجاد حلول ناجعة للمشكلات الاساسية التي نواجهها اليوم بنفس طريق أو طرق التفكير التي تم اعتمادها في وقت نشوبها . إذن كونها إستراتيجية تنموية إنسانية مستقبلية متوازنة ستبدو مع مصداقية «شرعية ديمقراطية الانجاز» صالحة للتطبيق زمانا ومكانا في مختلف مجالات حياتنا. تصور سارع لتأكيده الخبير الاقتصادي في مجال التنمية الانسانية المستدامة جفري ساكس Jeffrey Sachs حيث دعى العالم لبلورة إستراتيجية عالمية تأخذ صورة تحالف عالمي Global Compact يتضمن ابعادا ليست فقط سياسية واقتصادية بل جوهرا ذا طبيعة كونية لاتختص فقط بإستخدام المال على أهميته لتلبية الاحتياجات والمطالب الانسانية بل وبضرورة ترجمة الافكار ومقترحات لحلول الازمات المركبة والمعقدة تغطي ما يلي من مجالات مثل : محاربة الامراض والاوبئة

، تنمية العلوم والتقنيات والمناهج العلمية ، والاستمرار بخطط بناء رصين للبنى التحتية وخدمات للماء والكهرباء والصرف الصحي وحماية للبيئة بالتوازي مع تعزيز جهود حقيقية مثمرة لمواجهة الفقر والبطالة وانتشار المخدرات وغيرها من الامراض المجتمعية – الاقتصادية من خلال خلق فرص عمل مستقبلية للعمل المنتج والمجزي بل والمبدع أكثر منها الاهتمام فقط بأتساع نطاق وحجم الموازنة التشغيلية على حساب الموازنة الاستثمارية .

إن النجاح وفقا لرؤية جفري ساكس في محاربة الفقر يتطلب إنطلاق حقبة زمنية يسودها تفكير وجهد غير تقليدي جدية وجديدة ترتبط بتغير النسيج الحضاري الذي يحكم عالم اليوم. السؤال بالنسبة لنا في العراق : هـل نحن على قدر التحدي الستراتيجي حـكـومـة وشـعـبـا ؟؟ الجواب لازالنا بإنتظار التحقق منه عبرالمضي بشوط إستراتيجي يبتدأ بالمدى القصير ومن ثم المتوسط وطويل الاجل والهدف الانتقال النوعي لعهد جديد بدماء شابة جديدة متخصصة مهنيا وليس فقط أكاديميا الامر الذي يقتضي منا توضيحا متوازنا موضوعيا لجزء محدد من الصورة الكلية للمحاور التالية :

السوداني أصاب الهدف الستراتيجي بالقول أن شروط النهضة متوفرة

أولا :

حيوية تكثيف كل الجهود الوطنية الحكومية وغير الحكومية «الشعبية» لإنجاح الحملة الوطنية بعيدا عن استمرار نظام المحاصصة للنظام السياسي للمكونات تأكيدا لهوية العراق الوطنية التي لابديل عنها مهما كانت أهمية الهويات الثانوية (الدينية – الطائفية – العرقية والقبلية – العشائرية والجهوية).

ثانيا :

ضـرورة استيعاب وتمكين الكفاءات العراقية المتخصصة من الجنسين لبناء عراق حديث يستطيع التغلب من خلال إدارة وحكم رشيد Good Governance على أزماته السياسية – الامنية ، المجتمعية – الاقتصادية والثقافية والتربوية والبيئية وغيرها.

ثالثا:

لابد من إيقاف هدر الامـوال وكل انـواع الفساد السياسي – الاداري – الاقتصادي والمالي بل و الاخلاقي – القيمي والبيئي الذي لن يتأتي إنجازه إلا من خلال إتـسـاع نـطـاق الوعي والمعرفة المجتمعية والاعلامية التي تسلط الضوء على مشكلاتنا وأزماتنا بقصد المعالجة السليمة والمحاسبة الـجـادة والشفافة في إنفاذ القانون وتطبيق برامج عملية وعلمية إحقاقا للعدالة الاجتماعية لمواطني بلادنا الحبيبة الامر الذي يستوجب بالضرورة إعادة الهيكلة وتحصين مؤسسات بلادنا من الامراض المجتمعية والاقتصادية والثقافية الناجمة عن ضيق الافق او محدودية التوجهات التقليدية إتساقا مع إصلاح حقيقي وجذري للنظم السياسية – الامنية – الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية– الثقافية .

إذن لابد من تفعيل جاد لدور فاعل ومؤثر مجتمعيا وسياسيا لمؤسسات الدولة الاساسية : (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية والسلطة الاعلامية الرابعة بما تمثله من إعلام تقليدي وإعلام جديد من خلال متابعة وتقويم وسائل الاتصال الاجتماعي).

رابعا:

أهمية تأسيس بنك للمعلومات عن مختلف مسارات مجابهة التحديات والازمات يستقي معلوماته من مصادرمهنية واكاديمية معتمدا مناهج حديثة جدا للبحث العلمي المزدوج A Mixed Research Approach العلمي الوصفي والكمي خاصة منهج دراسة الحالة Case Study Approach ومنهج النشاط الفاعلActive Research « «الميداني» ليس فقط تشخيصا للمشكلات والازمـات بل وضـرورة عاجلة لطرح افكارا ومقترحات وحلول جادة معمقة تلبي كافة إحتياجات ومطالب الشعب العراقي خاصة التي تختص بالفئات الهشة المهمشة والضعيفة من الفقراء والمحرومين. لـعـل نـمـوذج طـرح موازنة لثلاث سنوات (٢٠٢٣ -٢٠٢٦) مسألة تستدعي قبل تطبيقها الاستناد لوجهات نظر المتخصصين ليس في علم الاقتصاد والمالية العامة بل وبالعلوم الانسانية – الحياتية كونها ستنعكس ولاشك في آثارها الجيلية – إن أيجابا أم سلبا- على مستقبل مجتمعنا العراقي بكل طيفه الجميل.

•خامسا:

إن برامج الاصلاح الجادة والمهنية لابد أن تتم في مجالات التنمية الانسانية المستدامة حيث يفترض أن تستقطب ادوارا مؤثرة للكفاءات المتخصصة الفاعلة للقطاعين العام والخاص تعمل في ظل تشريعات قانونية حكيمة وشفافة أوإجراءات عقلانية متنورة تهدف لبناء عراق حديث بمكنته إستمرارالتكيف مع متغيرات العالم الخارجي بيسر وفقا لمبدا المصالح المتبادلة أو معادلة الكسب المتبادل Win–Win Equation الامر الذي يقتضي الاعتناء بتاهيل واستقطاب الكفاءات التفاوضية لحل أزمـات مركبة من نماذجها : الامن الاقليمي والمياه مع دول الجوار (تركيا ، ايران وسوريا) والتغيير المناخي القاسي بيئيا كنتيجة لافتقاد الاحزمة البيئية الخضراء وبالتالي أنتشار الجفاف والعواصف الترابية في ظل درجات حرارة تتجاوز الخمسين مئوية.

أخيرا :

إن بناء عراق الغد يفترض أن يتم وفقا لمعطيات إسـتـتـبـاب الامـن والاستقرار وصولا لحالة الامـن الاجـتـمـاعـي والاقـتـصـادي هـذا من جهة ووفقا لمقاييس ومـؤشـرات الـتـقـدم والانجاز الحقيقي في عالم الاقتصاد والتنمية الانسانية المستدامة .

> **صناع القرار في العراق لابد أن ينفتحوا على العالم الخارجي**

لعل من المناسب الاشارة إلى إن صناع القرار في العراق لابد أن ينفتحوا على العالم الخارجي خاصة المتقدم منه للاستفادة من تجاربه وخبراته الناجحة إستثمار لجهد وطني لايقل أهمية من كفاءات عراقية اثبتت وطنيا وعالميا جدارتها هي إما مهجرة أو مهمشة أو معرضة للمخاطر الانسانية المستمرة مهددة كرامة الفرد والمجتمع ولاتسمح بتوفر ربما بأدنى شروط المناخ السلمي الحقوقي والعادل للتقدم العلمي والتقني بل وحتى للعيش الامن الكريم والمكرم.

*صحيفة»المدى»

كبير مستشاري أوغلو:
دميرتاش وعثمان كافالا سينعمان بالحرية

تعهد أونال تشافيكجوز، أحد كبار مستشاري المرشح الرئاسي لتحالف الأمة كمال كيليتشدار أوغلو، بأن سيتم الإفراج عن الزعيم الكردي المعتقل، صلاح الدين دميرتاش، والناشط المجتمعي رجل الأعمال، عثمان كافالا، في فوز مرشح المعارضة بالرئاسة.

تشافيكجوز، قال في مقابلة مع موقع "بوليتيكو" الامريكي، إن الحكومة الجديدة ستحاول إصلاح سجل تركيا المتدهور في مجال حقوق الإنسان، وإنها ستمتثل لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن دميرتاش وكافالا.

في إجابته على سؤال حول دول مثل فرنسا والنمسا، اللتان تعارضان تقليديًا عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، لفت تشافيكجوز الانتباه إلى أهمية استئناف العملية الدبلوماسية من أجل إنهاء سياسة أردوغان في المواجهة مع أوروبا.

وأضاف تشافيكجوز: "هذا لا يعني أن تركيا ستصبح عضوًا في الاتحاد الأوروبي على الفور. لكن المهم هو الانخراط في هذه العملية. نريد أن تكون -تركيا- دولة ديمقراطية كجزء من مجتمع الأمم المتحضر".

*(زمان التركية)

محمد إحسان أوزدمير

الانتخابات التركية.. التحالفات والمسارات

تتجه تركيا في ١٤ مايو/ أيار المقبل إلى انتخابات حاسمة، في ظل انكماش اقتصادي كبير قد يؤثّر بشكل أو بآخر على خيارات الناخبين، إضافة إلى التداعيات التي خلّفها الزلزال المدمر الذي ضرب عددًا من المحافظات التركية في فبراير/ شباط الماضي، ففي ضوء النتائج التي ستتمخّض عن هذه الانتخابات، سيتقرر مصير النظام الرئاسي في تركيا؛ سيستمر أم لا.

تحاول هذه المقالة استعراض الإجراءات الخاصة بالعملية الانتخابية التي باتت واضحة حتى الآن، إضافة إلى التطرق إلى بعض المسارات التي لا تزال مبهَمة أو غير مؤكدة حول هذه العملية، وفي الوقت نفسه ستحاول المقالة توضيح استراتيجيات الأحزاب الانتخابية للفوز بالمقاعد البرلمانية، وتفادي مساوئ النظام الانتخابي.

دخلت تركيا العملية الانتخابية بشكل رسمي اعتبارًا من ١٨ مارس/ آذار، بموجب قرار الرئيس رجب طيب أردوغان الذي نُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٠ مارس/ آذار، والمتضمن الدعوة إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ١٤ مايو/ أيار المقبل.

لذلك، سيتوجّه الشعب التركي في هذا التاريخ إلى صناديق الاقتراع ما بين الساعة الثامنة صباحًا إلى الخامسة مساءً، للتصويت على مرشحي الرئاسة ومرشحي البرلمان من الأحزاب أو المرشحين المستقلين.

المسار الرئاسي

بموجب النظام الانتخابي الحالي في تركيا، يمكن الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية بطريقتَين: الأولى أن تقوم الأحزاب الممثلة بالبرلمان بتسمية مرشحها لهذا المنصب، أما الطريقة الثانية فيمكن لأي شخص تتوافر فيه الشروط العامة للترشيح التقدم بطلب إلى المجلس الأعلى للانتخابات، ويشترط على هذا الشخص في هذه الحالة لكي يصبح مرشحًا رئاسيًّا أن يقوم بجمع ١٠٠ ألف توقيع من الناخبين.

ومع انتهاء المدة المحددة للترشُّح للانتخابات الرئاسية، أصبح من الواضح أن ٤ مرشحين سيتنافسون على الانتخابات الرئاسية، ما لم ينسحب مرشح أو أكثر لاحقًا، وهؤلاء هم رجب طيب أردوغان، مرشح تحالف الشعب؛ كمال كيليجدار أوغلو، مرشح تحالف الأمة؛ سنان أوغان، مرشح تحالف آتا أو «الأجداد»؛ ومحرم إينجه الذي حصل على ١١٤ ألف توقيع من الناخبين.

ومن الواضح أن التنافس على منصب الرئاسة سيتمّ بشكل أساسي بين مرشحَي تحالف الشعب وتحالف الأمة، ووفقًا للقانون فإنه في حال عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة المطلوبة للفوز في الجولة الأولى (٥٠%+١)، سيتم تنظيم الجولة الثانية بتاريخ ٢٨ مايو/ أيار ٢٠٢٣ بين المرشحَين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الأولى، وينتخَب المرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات الصحيحة في الجولة الثانية رئيسًا للجمهورية.

التحالفات والمسار البرلماني

أما بالنسبة إلى التحالفات الخاصة بالانتخابات البرلمانية، فقد قدّمت الأحزاب السياسية بروتوكولات واتفاقيات تحالفاتها إلى المجلس الأعلى للانتخابات اعتبارًا من ٢٤ مارس/ آذار، مع ذلك يخوّل القانون الأطراف في هذه التحالفات الحق في الانسحاب حتى ٦ أبريل/ نيسان، وهذا يعني أن الشكل النهائي للتحالفات سيظهر في ٧ أبريل/ نيسان.

ومن خلال القراءة التحليلية للتحالفات التي تمَّ تشكيلها حتى الآن والأحزاب المنضوية تحتها، يمكن القول إن هذه التحالفات اتخذت شكلها النهائي ولن تطرأ تغييرات جوهرية عليها، وهذه التحالفات هي:

- «تحالف الشعب» الحاكم حاليًّا، ويتألف من حزب العدالة والتنمية (AK Parti)، وحزب الحركة القومية (MHP)، وحزب الاتحاد الكبير (BBP)، وحزب الرفاه من جديد (YRP).

أما بالنسبة إلى حزب الدعوة الحرة (HÜDA PAR) ذي الخلفية الكردية الإسلامية، فسيدعم المرشح الرئاسي لتحالف الشعب، وفي الانتخابات البرلمانية يُحتمَل أن يدخل مرشحوه ضمن القائمة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية، بهدف الوصول إلى البرلمان وتجاوز العتبة الانتخابية. - أما «تحالف الأمة» المعروف باسم «الطاولة السداسية» ويشكل أكبر مجموعة معارضة، يتألف من حزب الشعب الجمهوري (CHP)، والحزب الجيد، وحزب السعادة (SP)، وحزب المستقبل، وحزب الديمقراطية والتقدم (DEVA)، والحزب الديمقراطي (DP).

تحالف الأمة

- «تحالف العمل والحرية» الذي يضم حزب الشعوب الديمقراطي (HDP)، وهو حاليًّا ثالث أكبر حزب في الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، إضافة إلى أحزاب صغيرة جدًّا، إذ أعلن تحالف العمل والحرية، وبالتالي حزب الشعوب

الديمقراطي، أنهما لن يرشحا مرشحًا رئاسيًّا، وأعلنا أنهما سيدعمان مرشح تحالف الأمة كمال كيليجدار أوغلو.

- «تحالف أتا» أو «تحالف الأجداد» الذي يتألف من أحزاب صغيرة من غير المرجّح أن يكون لها تأثير واضح في خريطة النتائج الانتخابية.

ما فائدة التحالفات الانتخابية؟

يتضمن التعديل الذي أُدخل على قانون الانتخابات في ٣١ مارس/ آذار ٢٠٢٢ لوائح مهمة تتعلق بالانتخابات والتحالفات، فقد خفّض قانون الانتخابات الجديد عتبة دخول الأحزاب إلى البرلمان التركي من ١٠٪ إلى ٧٪، وبناءً عليه تعتبَر الأحزاب قد تجاوزت العتبة إذا تجاوز معدل التصويت الإجمالي للأحزاب في التحالف ٧٪.

يسمح هذا التعديل للأحزاب الصغيرة، التي لم تتمكن من تجاوز العتبة الانتخابية بمفردها، بتجاوز العتبة من خلال التحالف الذي انضمت إليه، بهذا المعنى يمكن القول إن هذه هي أكبر ميزة توفرها التحالفات الانتخابية للأحزاب الصغيرة بشكل خاص.

وبخلاف ذلك، لا يقدم قانون الانتخابات الجديد أي فائدة لأحزاب التحالف في الانتخابات البرلمانية، ولتوضيح ذلك لا بدَّ أن نشير إلى أن قانون الانتخابات ما قبل التعديل الأخير كان ينظر إلى مجموع الأصوات ككُلّ التي حصل عليها التحالف في إحدى المحافظات، وهذا له تأثير على المكاسب البرلمانية للحزب في تلك المحافظة.

لكن بموجب القانون الجديد، ستؤخذ الأصوات التي حصل عليها الحزب بدلاً من مجموع أصوات التحالف في الاعتبار، عند احتساب المقاعد البرلمانية المخصّصة لتلك المحافظة.

وهذا يعني أن الأحزاب التي لا تستطيع الحصول على عدد كافٍ من الأصوات لانتخاب نواب في محافظة ما، لن تتمكن من الحصول على أي مقعد في البرلمان عن هذه المحافظة، وهذا يعني أن بعض الأحزاب الصغيرة قد تتمكّن من الدخول إلى البرلمان من الناحية النظرية، بعد تجاوزها العتبة الانتخابية بفضل انخراطها في تحالف ما، لكن من الناحية العملية قد لا يكون لديها أي مقعد في البرلمان.

وبالنظر إلى مشاركة ٣٦ حزبًا في الانتخابات، يمكن القول إن هذه الممارسة تصبّ بطبيعة الحال في صالح الأحزاب الكبيرة، وفي الواقع من الواضح أن هذا النظام يدعم التحالفات التي تذهب إلى الانتخابات بقائمة واحدة من أجل الفوز بمقاعد نيابية.

الغموض حول القوائم البرلمانية

من الواضح أن المسار الذي يجب أن تسلكه التحالفات فيما يتعلق بقوائم المرشحين البرلمانية، كما يقتضي القانون الجديد، هو محدد مهم للغاية في اكتساب المقاعد البرلمانية، حيث يمكن للأحزاب المدرجة في التحالف أن تدخل الانتخابات بأسمائها وشعاراتها إذا رغبت في ذلك، كما في حالة الأحزاب التي دخلت الانتخابات بمفردها، أو يمكنها التوصل إلى اتفاق مع أحزاب التحالف والذهاب إلى الانتخابات كقائمة واحدة.

وسيتضح هذا الوضع بشكل نهائي بعد أن تقوم الأحزاب والتحالفات السياسية بإبلاغ المجلس الأعلى للانتخابات بالطريقة التي ستشارك بها في الانتخابات في موعد أقصاه ٩ أبريل/ نيسان، وتجدر الإشارة إلى أنه في حال قرر حزب ما

ضمن أحد التحالفات خوض الانتخابات ضمن تحالفه مع الاحتفاظ باسمه وشعاراته، فعليه أن يدخل الانتخابات بهذا الشكل في ٤١ محافظة على الأقل.

استراتيجيات الأحزاب للفوز بالمقاعد البرلمانية

قد يدرج حزب العدالة والتنمية الأحزاب الصغيرة في تحالف الشعب في قوائمه الخاصة، من أجل التخفيف من مخاطر النظام الانتخابي وعدم خسارة الأصوات، لكن يبقى هذا احتمالاً حيث لا تزال المشاورات جارية بين قادة التحالف للاتفاق على الشكل الذي سيخوضون فيه الانتخابات.

على الجانب الآخر، لا تزال النقاشات والمشاورات حول قوائم المرشحين النيابية لتحالف الأمة، حيث أعلن الحزب الجيد وحزب الديمقراطية والتقدم (DEVA) في وقت سابق أنهما سيخوضان الانتخابات بأسمائهما وشعاراتهما.

ومع ذلك، في نظام الانتخابات الحالي يبدو أن القلق من أن الأصوات التي قد تضيع في محافظة ما، بعد الفشل في الوصول إلى مستوى كافٍ من الأصوات للحصول على مقعد في البرلمان، ما سيفيد الحزب الحاكم؛ دفع تحالف الأمة إلى البحث عن طرق مختلفة.

في هذا السياق، تتجه الأحزاب المحافظة الصغيرة في تحالف الأمة، وهي حزب السعادة وحزب المستقبل وحزب الديمقراطية والتقدم، إلى كسب المزيد من النواب من خلال الذهاب إلى الانتخابات بقائمة مشتركة وتجنُّب خسارة الأصوات.

إلى جانب ذلك، يتم طرح آراء مفادها أن حزب الشعب الجمهوري والحزب الجيد يجب أن يدخلا الانتخابات بقائمة مشتركة في المدن الكبرى، للحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية، لكن لا تزال هناك عقبات أمام دخول الحزب الجيد وحزب الشعب الجمهوري بقائمة واحدة، ويعود السبب في ذلك إلى أن بعض قادة الحزب الجيد لم يتمكّنوا بعد من تقبُّل ترشيح كمال كيليجدار أوغلو كمرشح مشترَك للطاولة السداسية، والحوار الجاري بين تحالف الأمة وحزب الشعوب الديمقراطي، ما سيجعل من الصعب الوصول إلى رأي موحّد بين الحزبَين للدخول بقائمة مشتركة.

هذا الخلاف بدأ بالفعل بالظهور إلى العلن، حيث استقال النائب الحالي في البرلمان التركي عن محافظة إسطنبول، يافوز أغيرالي أوغلو، الذي شغل سابقًا منصب نائب رئيسة الحزب الجيد، وذلك احتجاجًا على الحوار الذي أجراه حزب الشعب الجمهوري مع حزب الشعوب الديمقراطي، ويعكس هذا حجم الخلافات بين الحزبَين الرئيسيَّين داخل الطاولة السداسية.

في الختام،

رغم أن الرأي العام يركّز على انتخابات الرئاسة، إلا أن الحصول على الأغلبية البرلمانية أمر حيوي أيضًا للتحالفات، ويبدو أنه من الممكن لتحالف الشعب تأمين الأغلبية البرلمانية في حال حصوله على ٤١٪ على الأقل من إجمالي أصوات الناخبين، من خلال القائمة المشتركة واستراتيجيات الانتخاب التي سيتبعها.

في هذه الحالة، هناك صعوبات حول ما إذا كان تحالف الأمة سيدخل بقوائم مشتركة بطريقة مماثلة، وبناءً عليه فإن مصير النظام الرئاسي الحالي فيما إذا كان سيستمر أم لا، سيتحدد بمعرفة التحالف الذي يفوز بالأغلبية البرلمانية.

الإدارة الذاتية: الاجتماع الرباعي مضيعة للوقت ورهان خاسر

أصدر الرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية "بدران جيا كرد" تصريحاً إلى الرأي العام، أكّد فيه أن أي عملية مصالحة وتطبيع يجب أن تكون وفق القانون الدولي، وغير ذلك فهي "شرعنة للاحتلال ".

مؤكّداً أن أي عملية تطبيع لا تستند ولا تأخذ مواقف السوريين والواقع المعاش بعين الاعتبار ودون الحديث عن عملية سياسية شاملة ستكون بمثابة إعادة الصراع والنزاع في سوريا إلى المربع الاول وإطالة لعمر الأزمة السورية لعقود أخرى.

وجاء في التصريح:

"منذُ فترة يشهد مسار التطبيع حراكاً إقليمياً وعربياً مع النظام السوري، حيث تختلف أهداف التطبيع من دولة لأخرى حسب الأولوية السياسية والأمنية والاقتصادية لكل حكومة.

والاجتماع الرباعي الأخير في موسكو بين ممثلي الدول (روسيا -إيران -تركيا -سوريا) يأتي في سياق تمهيدي لرفع مستوى العلاقات الدبلوماسية بين النظامين للتفاعل أكثر حول الملفات التي تهمّ الشأن التركي الداخلي بشكل خاص، وهي محاولات حثيثة

لدعم أردوغان وحكومته لأن وضعه الداخلي صعب وحرج في هذه المرحلة الانتخابية، خاصةً في دعم حلفائه في مجموعة أستانا، بمعنى آخر كل هذا استمرار لاجتماعات استانا ولكن بنسختها السياسية الجديدة بمشاركة حكومة دمشق عوضاً عن المجموعات المسلحة المرتزقة التي تدعمها تركيا في اجتماعات أستانا السابقة.

ليس للشعب السوري طموح وآمال تنتظره من هكذا اجتماعات لكون الأزمة السورية بات لها بُعد دولي وأممي ولا يمكن للقاءات ثنائية أو ثلاثية أن تُحدد الملامح الأساسية للحل السياسي النهائي وبشكل خاص إذا كان القرار السوري غائبا أو مغتصباً.

في ظل غياب مبادئ ومعايير واضحة للحل السياسي الشامل للوضع السوري من قبل المجتمعين؛ فأن أي توافق في مثل هذه الاجتماعات سيؤدي لشرعنة الاحتلال التركي سياسياً، بالإضافة إلى وضع أهداف مزيفة من قبل تركيا وإشراك الآخرين لمحاربته، كما الحال استهداف الإدارة الذاتية في كل الاجتماعات التي تشارك فيها تركيا وهذه محاولة أخرى لدفع سوريا باتجاه حرب داخلية أكثر دموية.

ندعو جميع الأطراف إلى توخّي الحذر من الانجرار نحو المخططات التركية الخطيرة، فهذه الاجتماعات هي مضيعة للوقت و رهان خاسر على عامل الوقت لكسب المزيد من النفوذ والسلطة، لا يمكن لمثل هذه الاجتماعات المشبوهة أن تأتي بحل سياسي يضمن حقوق جميع السوريين بل ستزيد من تعقيد الواقع الموجود، وستكون سبباً و تجذيراً للازمة في ظل الدور التخريبي والسلبي الذي لعبته تركيا تجاه سوريا منذ عقد من الزمن، حيث لا يمكنها أن تتحول بين ليلة وضحاها إلى عامل استقرار والبحث عن الحلول في ظل استمرارها وإصرارها على مشاريعها الاحتلالية والدعم اللامتناهي للمجموعات الإرهابية والمتطرّفة التي ترتكب يومياً مجازر بحق شعبنا في المناطق التي تحتلها.

نتفق مع الرأي الذي يدعو بانسحاب تركي كامل من الأراضي السورية والكف عن التدخل في الشأن الداخلي لسوريا، وبالتالي أي عملية مُصالحة وتطبيع يجب أن تتم وفق القانون الدولي والمعايير الناظمة للعلاقات بين الدول، أما غير ذلك فهي شرعنة للاحتلال.

في ظل مثل هذه الظروف المناخ غير ناضج والظروف غير مهيّئة لمثل هذه المحادثات مع وجود الاحتلال، بل من الأجدر أن يلتفت النظام السوري إلى الداخل ويفتح أبواب الحوار الحقيقي مع جميع الأطياف السورية، سيكون ذلك خطوة باتجاه إنهاء الاحتلال والفوضى.

> **محاولات حثيثة لدعم أردوغان وحكومته لأن وضعه الداخلي صعب وحرج**

الوضع القائم في سوريا لا يمكن أن يعود كما كان عليه قبل ٢٠١١ بل جميع السوريين يطمحون لمستقبل ضامن لحياتهم وحقوقهم، من المهم جداً أن تكون سوريا دولة فاعلة ومنخرطة مع المحيط الإقليمي والعالمي لكي تلعب ذلك الدور فهي بحاجة إلى تجاوز الأزمة الداخلية من خلال رسم حياة سياسية جديدة للبلاد وإزالة الأسباب التي أدت إلى ما نحن عليه اليوم ووضع ضمانات وتهيئة الظروف لعودة جميع السوريين إلى مناطقهم الأصلية".

أي عملية تطبيع لا تستند ولا تأخذ مواقف السوريين والواقع المعاش بعين الاعتبار ودون الحديث عن عملية سياسية شاملة ستكون بمثابة إعادة الصراع والنزاع في سوريا إلى المربع الاول وإطالة لعمر الأزمة السورية لعقود أخرى وسيكون لذلك تداعيات خطيرة ونتائج غير محمودة.

صالح مسلم: التقارب بين الأسد وأردوغان دافعه محاربة الكُرد فقط

تطرق "صالح مسلم" الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD في حديث خاص لوكالة ANF إلى محاولات التقارب بين النظامين السوري والتركي في ظل المحاولات الحثيثة لأردوغان وشروط سلطة دمشق

إلى ذلك قال صالح مسلم: إن الكرد بالطبع قلقون بشأن التقارب بين بشار الأسد وأردوغان، لأن بشار إلى الآن لم يتقدم بأي شيء يتعلق بحقوق الكرد ولا حتى بالحقوق الديمقراطية للشعب السوري بصفة عامة.

وأضاف: فيما يلعب أردوغان لعبته ليبقى في الحكم، فيحاول أن يجمع ما شاء حوله، ولا يوجد شيء يجمع بين أردوغان والنظام السوري سوى قضية الكرد ومعاداة الكرد، فالنظامين السوري حاول التخلص من الكرد مع قدوم حزب البعث، وكذلك النظام التركي يفعل منذ قدوم حزب العدالة والتنمية.

الكرد يثبتون اليوم تلو الآخر وجودهم

وأكد "مسلم" أن كل هذه المحاولات لم تفلح، فالكرد يثبتون اليوم تلو الآخر وجودهم، وبشار وأردوغان لن يتفقا على أي شيء في مصلحة الكرد، ولهذا نعتقد أن أي تقارب بينهما الدافع خلفه فقط القضية الكردية، فالخلافات بينهم كبيرة لكن لديهما هدف هو إزالة القضية الكردية.

وأشار إلى أن اللجنة الرباعية التي تشكلت عن مخرجات أستانا تضم المعادين للقضية الكردية متمثلة في النظام السوري والنظام التركي ونظام الملالي في إيران وروسيا التي تحركهم لتحقيق أهدافها في الشرق الأوسط.

وأشار القيادي الكردي البارز إلى أنهم يعتقدون أنه بعد القضاء على الكرد، وبعد خراج القوات الأمريكية والتحالف الدولي سيستطيعون أن يقوموا بكل ما يريدون في سوريا، مضيفاً: حتى بالنسبة للإخوة العرب الذين يحاولون التأسيس لعلاقات مع النظام يجب أن تقترن بتقدم في مجال الحل السوري وأي خطوات ديمقراطية لدعم حقوق الشعب السوري

بما في ذلك الإدارة الذاتية الديمقراطية، وهذا ما نتمناه بالطبع، ولذلك نحن نعتقد أن التقارب التركي السوري فقط سيكون على حساب الكرد.

لا استبعاد للتعاون بين أردوغان وبشار في عملية ضد الكرد

أما عما يثار بشأن طلب رئيس النظام التركي من أردوغان إرسال قوات إلى مناطق الكرد، يقول صالح مسلم إن الجيش السوري موجود مع الشرطة العسكرية الروسية على الحدود، لكن هؤلاء وجودهم مثل عدمه "لا بيهشوا ولا ينشوا"، مضيفا أن آخر شيء لاحظناه في الهجوم الأخير لتركيا أنه مات أكثر من ٢٠ جندي سوري، ولم يتم الإعلان عن ذلك ولم يتحدث أحد.

وقال "مسلم" إن أردوغان بحكم حربه على الكرد أينما كانوا سواء في سوريا أو العراق أو تركيا نفسها، يريد تعزيز موقفه وجذب كل الأطراف حوله لمحاربة الكرد، وهذا ربما يتحقق أو لا يتحقق.

وشدد السياسي الكردي البارز على أنه في كل الأحوال يمكن القول إن الجيش السوري أضعف من أن يسيطر على المناطق في شمال وشرق سوريا، اللهم إذا قام أردوغان بحملة كبيرة، وفي هذا الوقت يمكن أن نرى الجيش السوري يساعده إذا حصل بين بشار وأردوغان اتفاق.

شروط الكرد للسماح للجيش السوري بدخول مناطقهم

وفي ختام تصريحاته، لوكالة فرات، تحدث "مسلم" عن الشروط التي يمكن من خلالها دخول الجيش السوري لمناطق الكرد، فيقول: "بالطبع نحن لا نتمنى السيناريو الأخير، الجيش السوري يمكنه العودة لمناطقنا كلها لكن ذلك بالاتفاق مع الإدارة الذاتية، لكي يعرف كل طرف وظيفته ومهامه وحدوده، وأيضا يتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية".

وتابع: "وإذا حدث ذلك بهذه الصورة فنحن ككرد ليس لدينا اعتراض، لكن أن يأتي الجيش السوري غضبا عن الكرد من أجل تركيا هذا أمر غير مرغوب فيه ووقتها لن يكون أمامنا إلا الدفاع المشروع عن الذات".

خطط الاحتلال التركي لشن عملية عسكرية جديدة ضد الكرد

وفي عام ٢٠١٩ أبرم اتفاق بين روسيا وتركيا أنهى هجوما تركيا بريا واسعا على سوريا يستهدف القوات الكردية، وبموجب هذا الاتفاق دخل قوات تابعة لحكومة النظام السوري إلى المناطق الكردية على الحدود مع تركيا، كما اتفق على إقامة منطقة آمنة بطول ٣٠ كلم قبل إنها لحماية تركيا من الهجمات الكردية.

إلا أن الرئيس التركي من وقت لآخر يلوح بإمكانية القيام بعملية عسكرية جديدة، متهما موسكو بالفشل في متابعة تنفيذ الاتفاق، ليطلب بشكل واضح وصريح في نوفمبر الماضي من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الداعم القوي للنظام السوري أن يتم تطهير تلك المناطق من "المقاتلين الكرد"، مشددا على أن هذا الأمر أولوية تركية.

ويعمل النظام التركي بكل ما أوتي من قوة لمنع قيام منطقة حكم ذاتي في سوريا للكرد على غرار إقليم كردستان العراقي، إذ يعتبر أن قيام إدارة ذاتية في سوريا سيشجع الكرد في جنوب شرق تركيا إلى المطالبة بنفس الأمر.

فيما تستغل تركيا كذلك الوضع في سوريا لشن عمليات عسكرية من وقت لآخر ضد القوات الكردية في سوريا، وربما يكون لديها وفق تقارير تركية خطط لمزيد من التوسع داخل الأراضي السورية والتي تحتل أجزاء منها.

* وكالة ANF

فرات المحسن:

أمريكا خيار المصالح أم تعزيز البنى الديمقراطية؟!

في نص تعريفي تقدمه دوائر السياسة الأمريكية عن طبيعة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID وهي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية ومسؤولة في المقام الأول عن إدارة المساعدات الخارجية المقدمة (للمدنيين).

حيث تصف الوكالة عملها بالسعي لمساعدة الشعوب التي تعاني العديدمن المشاكل وفي المقدمة منها الاقتصادية، لتحسين ظروف معيشتها وللتعافي من الكوارث،وتكافح للعيش في أوضاع حرة وديمقراطية. وحددت الوكالة أهدافها والتي تتضمن توفير المساعدة الاقتصادية والتنموية والإنسانية حول العالم «لدعم تنفيذ السياسات الخارجية للولايات المتحدة».

الجملة الأخيرة من التعريف بوكالة التنمية، تبدو في نهاية المطاف دالة كاشفة لعمق الأهداف وأبعادها الإستراتيجية، وظهرت في الكثير من المنعطفات التاريخية كونها الغاية والدافع لمجمل تلك المساعدات

السخية المقدمة بحجة دفع الشعوب المكافحة لنيل حرياتها ودمقرطة حياتها السياسية والاجتماعية. أي دون موارية وفذلكة،وعلى المدى القريب والبعيد، تنفيذ أهداف الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية.

لم تبخل الولايات المتحدة ومنذ آماد بعيدة بتقديم تلك المساعدات التي تسبقها دائما سياقات عمل وبرامج معدة لترتيب الخطط ووضعها في سياقات ممنهجة للتعامل مع أوضاع مناطق وبلدان ذات طبيعة محددة، تدخل ضمن اهتمامات الإدارة الأمريكية وتعطي بعدا حيويا للمشاركة و دعم وتنفيذ سياساتها

ففي عام ٢٠٠٤ أشيع بأن الإدارة الأمريكية سوف تعلن في حزيران منه، عن برنامج واسع حول الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي تشمل العالم العربي وتمتد لتحتوي محيطه الواسع أيضا. البرنامج أو المشروع الذي عرض، يحدد توجهات الإدارة الأمريكية للتعامل مع المنطقة وفق أسس ورؤية سبق أن أعلن عنها في مناسبات عديدة.

وتتركز جلها في ثلاثة محاور. الأول دمقرطة المنطقة!! والثاني ربطها بالاقتصاد الدولي وبالذات الشراكة الاقتصادية مع الولايات المتحدة، والمحور الثالث يتمثل بتخليصها من مفاهيم العداء المتوارث للسياسة الأمريكية، وإشراكها في الجهود المبذولة لمحاربة الإرهاب.

تضمن مشروع الإدارة الأمريكية للتنمية، طيفا واسعا من المفاهيم المعرفية ومبادرات للشراكة المصممة خصيصا لتقديم المساعدة، لقيام البلدان المعنية، بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويشمل المسعى هذا تقديم العون المادي والمعنوي الدبلوماسي وغير الدبلوماسي للنشاطات المهنية والاجتماعية، للذين يرغبون في المشاركة بقيادة المجتمع والدولة، من خلال خلق مبادرات ايجابية لإنجاح مهام منظمات المجتمع المدني وحركات التنوير، وتعزيز البرامج الحيوية لمعالجة مشاكل حقوق الإنسان.على أن تدرس المبادرة وتعالج مشاكل وتشوهات تعاني منها مجتمعات الشرق أوسط في محاولة لإماطة اللثام عن طبيعة ونوع العوائق ومن ثم وضع الحلول لها ليتم معالجتها.

صبت المبادرة أعلاه وموضوعاتها على جهد المشاركة في التغيير، من خلال التأثير بأسلوب الصدمة، وأيضا تغذية المبادرات الداخلية المرنة والممنهجة والمنتقاة بعناية التي ستشارك فيها النخب السياسية.

ومع كل تلك الاستعدادات لزج القدرات في عمليات الشراكة نجد أن المبادرة خلت من توضيح أو بيان أو دراسة التأثير السلبي في فرض الخيارات القسرية من الخارج، و إقصاء التحولات أو التغييرات التي تقدم وفق المبادرات الوطنية، مما جعل المشروع يظهر ناقصا و هشا تجاه رغبات الطرف الأخر، الموجب تفعيل مشاركته والسماح لخياراته بالتفاعل والنجاح.

> **ظهرت في الكثير من المنعطفات التاريخية كونها الغاية والدافع لمجمل تلك المساعدات**

من خلال جميع الوثائق الصادرة عن الإدارة الأمريكية وأيضا الدراسات التي قدمها الباحثون المقربون منها وكذلك المقالات التي كتبها محررو الصحف من المؤازرين لتوجهاتها،يشار إلى أن الشرق الأوسط والعالم الإسلامي دائما ما كان يشكل تهديدا متزايدا لاستقرار العالم ومصالح الدول الصناعية الكبرى، لأسباب تتعلق أكثرها باحتواء ذلك العالم على خزين هائل من منظومات التفكير الطارد، وأنماط من مجتمعات تضمر العداء الديني والقومي (غير المبرر!!) للولايات المتحدة وحلفائها.

أغلب هذه الدراسات والبحوث دائما ما تغاضت عن أخطاء وخطايا الإدارة الأمريكية، ولم تصنفها ضمن العوامل الطاردة أو المسببة لذلك العداء والنفرة، و تهمل

الطريقة البرغماتية في تعامل الغرب مع تلك الشعوب، والتعديات والقسر والجرائم التي يرتكبها الرأسمال العالمي في مواجهة طموح وتطلعات تلك الشعوب نحو الحرية وامتلاك خيراتها الاقتصادية والحفاظ على استقلالها وخصوصياتها الوطنية.

ليس غريبا أن تثير سياسات الوكالة الدولية للتنمية أعجابا شديدا لدى صانعيها، ولكنها في نهاية المطاف وبسبب محتواها العام وأساليبها القسرية، تقوي من عزيمة المضادين والرافضين لنظريات الإملاء وفرض الحلول، بعد أن يشعروا بكمية الإقصاء الذي تحويه تلك المشاريع والبرامج الموجهة لهم بالذات، مما يعني بقاءهم مهمشين وغير مرغوب فيهم، ويعاملون كفئران تجارب.

رغم تأكيد البرنامج على الشراكة ووجود الآخرين كأدوات منفذة وواجب مشاركتهم الفعلية في تنفيذ جزئياته.

ففي الوقت الذي تعلن الإدارة الأمريكية سعيها لنشر مفاهيم المجتمع المدني وحقوق الإنسان والديمقراطية، نشاهدها تقدم العون للكثير من حكومات البلدان المعنية بالمبادرة، وبالذات من الذين يمثلون النوع الأكثر قدرة على انتهاك تلك الحقوق وخنقها.

وتبدو مشاركة الإدارة الأمريكية فاعلة وذات تأثير صادم في إسناد ودعم هؤلاء الحكام في مواجهة شعوبهم. تلك الازدواجية في المعايير والتفاضل، جعلت بعض مجتمعات مشرقية تتبنى خيار العداء لكل ما يصدر عن الولايات المتحدة حتى في الحالات الإيجابية. وهي محقة في هذا.

فمسألة حقوق الإنسان والعدل الدولي والسلام والحريات والديمقراطية، لا يمكن أن تخضع للانتقائية أو خيار المصالح، إن أريد لها أن تنمو بشكل طبيعي ومقنع.

عند هذه الإشكالية الحقيقية تواجهنا الكثير من الإجابات المقنعة عن ازدواجية المعايير لدى الإدارة الأمريكية، وخير دليل على ذلك الدعم المطلق الذي تقدمه لأصدقائها في منطقتنا وشرق وغرب آسيا وبالذات لحليفتها إسرائيل بالضد من حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني.

وتلاقي التعديات اليومية الوحشية للسلطات الإسرائيلية الكثير من الدعم والتعتيم من قبل السياسيين في الإدارة الأمريكية، وهناك الكثير من الأمثلة العيانية التي تبدو حقيقية ومقنعة، لتأشير ذلك الخلل الأخلاقي السياسي، الذي يدفع لطرح التحفظات الكثيرة تجاه المشروع الأمريكي حتى بين أصدقائها في المنطقة.

> **تضمن مشروع الإدارة الأمريكية للتنمية، طيفا واسعا من المفاهيم المعرفية**

فالاعتقاد الغالب بان ثقافة الغرب وأمريكا ليست بقيم عالمية لكي تفرض، فهناك ثقافات أخرى يجب الاعتراف بها واحترامها، وبدلا من إعطاء محاضرات إرشادية في الأخلاق والثقافة، على الغرب وأمريكا احترام عادات وتقاليد تلك الشعوب الشرقية، التي ترفع الصوت دائما بالقول، لماذا تنظرون لنا كحقول تجارب وشعوب طارئة على التاريخ، رغم أن التاريخ بدأ من وجودنا على هذه الأرض قبل أن تتكون حضاراتكم.

ودائما ما فسرت نوايا الغرب، بالعملية القسرية لفرض مفاهيم غربية وغريبة على المجتمعات الشرقية، التي بدورها تشير لامتلاكها خصوصياتها الثقافية، وأيضا لديها مفهومها الاجتماعي والسياسي والديني عن نوعية (محلية) للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتحاجج هذه السلطات ومعها المنظمات والجماعات الاجتماعية والسياسية والدينية، بأنها لم تعط الوقت أو الفرصة لتطبيق معاييرها الخاصة بالديمقراطية والحريات المدنية، والإجابة على تلك الأسئلة والانشغالات الكبيرة.

وتتبادل تلك الأطراف مع الغرب وكذلك مع خصومها المحليين الاتهامات بتعطيل وتفكيك أسس العمل لإظهار تلك المعايير بخصوصيتها الوطنية.

فالتنظيمات والقوى السياسية والاجتماعية المحلية تتحصن بحجج تعتقد أنها تمتلك ثقافة وتقاليد تغنيها عن المفاهيم الغربية حول الحريات والديمقراطية والمجتمع المدني، وإنها ترتكن إلى خاصياتها الثقافية وموروثها الاجتماعي.ولكن في البحث والاستقصاء عن تلك الخصوصيات، نشاهدها تقدم مشاريعها بقصور بائن،وبالمجمل تكون في الغالب أفعال ورؤى مهلهلة تحد من تطور المجتمعات، وتنحو لخلق بؤر تشيع فكرة الوصاية والقسر.

ومع اقتناعها بامتلاكها اليقين (البعيد عن الحكمة) بامتلاك الحقيقة المطلقة، فإنها تغذي خروقات تعدم بسببها حرية الرأي والعدالة الاجتماعية والتطلعات نحو الديمقراطية. وأيضا فأن تلك المؤسسات تتحرك في ظل فقدان قواعد ونصوص متكاملة يحتكم إليها كمرجعيات تمتلك حلولا منطقية لمشاكل عديدة تتراوح بين البسيط وصولا للمركب والمعقد منها.

في نفس الوقت فالسلطات الحاكمة وعبر مؤسساتها تحاول إدامة أو إشاعة المعايير القاصرة عن المفاهيم الحقوقية للحريات، باذلة جهودا وأموالا طائلة لكبح جماح القوى والأشخاص الساعين والمناشدين لتعميم معايير الحريات والديمقراطية في مجتمعاتهم.

وتأتي تلك الإجراءات رغبة في وضع القيود ومنع أي تغيير يمكن له خلق أوضاع يتاح من خلالها إجراء تعديلات في هياكل السلطة والتشريعات القائمة. ويهيمن هذا الأداء على مسيرة الأنظمة الحاكمة التي باتت اليوم تستشعر القلق وتتوجس خيفة من المشاريع الوافدة وبالذات الأمريكية والغربية الخاصة بمنطقتها، وتعيش تحت هاجس ووطأة مشاعر الخوف من المثل العراقي والمآل الذي ذهب إليه العراق جراء الاحتلال الأمريكي.

وإذا كان لتلك السلطات عذر في مشاعر الخوف التي تتلبسها، فأمر رفض المشاريع الأمريكية لا يقتصر على السلطات المحلية والتجمعات والتنظيمات الدينية والطائفية، وإنما يشمل أيضا تنظيمات لبرالية يسارية، وتأتي اعتراضات هؤلاء على أسس خصام تأريخي غذته نفرة وشحن أيدلوجي، والقناعة التامة بان جميع ما يأتي من الإدارة الأمريكية ما هو إلا مسعى لتفضيل مصالح الرأسمالية على مصالح الشعوب. ويدفع هذا الاعتقاد بالكثير من دعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان وحركات التنوير، وفي أغلب بلدان الشرق للإحجام عن التعاون مع مساعي الولايات المتحدة لتعميم مفاهيمها في هذا الشأن، لأسباب وطنية ومشاعر متصاعدة من الشكوك، وتطرح في هذا الشأن الكثير من الأمثلة عن سؤ نية الإدارة الأمريكية وما تبييته مشاريعها من مخاطر للمنطقة.

> **مسألة الديمقراطية، لا يمكن أن تخضع للانتقائية أو خيار المصالح**

حيث توضع الخيارات الوطنية للشعوب وبالمجمل، لصالح السير في ركب مصالحها الأمنية والاقتصادية ذات الطبيعة الامبريالية،وقد اختصر بول برايمر رئيس سلطة الائتلاف المؤقت عند احتلال العراق كل ذلك في مقابلة إعلامية بالقول، إن مصالح الولايات المتحدة تتقدم على واجباتها في القانون الدولي.

*صحيفة»المدى«

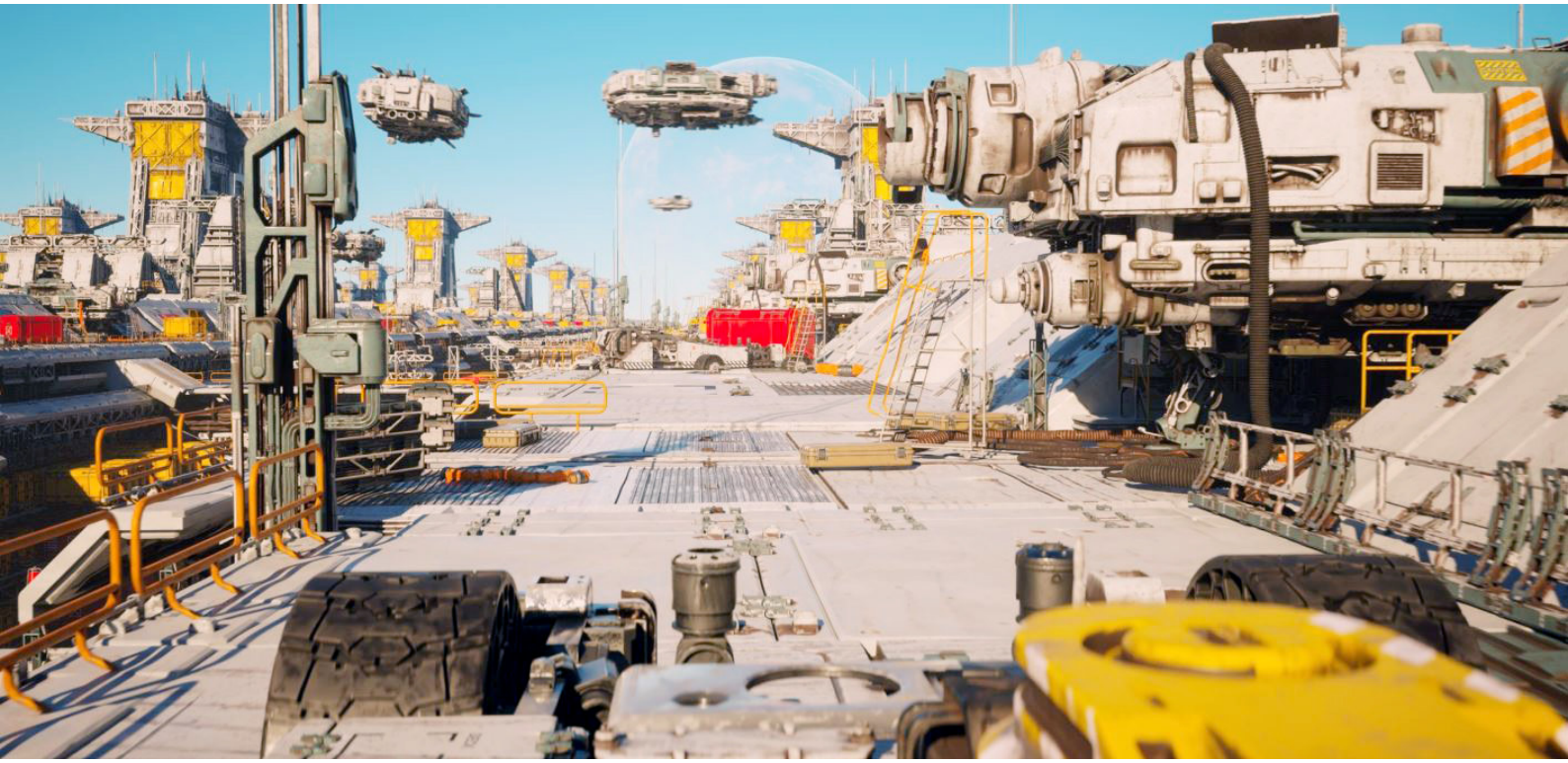

منشآت ذكية

اتجاهات تطوير القواعد العسكرية في العالم

*إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية

لم يكن إعلان إيران، في شهرَي فبراير ومارس الماضيين، عن قواعد عسكرية محصنة تحت الأرض، والكشف عن أنفاق ومخابئ وقواعد للطائرات المسيرة والطائرات الحربية تحت الأرض، سوى تعبير عن الاهتمام الدولي المتصاعد بتطوير القواعد العسكرية؛ حيث تعمل الدول المختلفة على تطوير قواعدها العسكرية لجعلها أكثر توافقاً مع متطلبات العصر وتحدياته، وأكثر استفادةً من فرصه. وتعمل المؤسسات العسكرية على ربط الابتكار بالقواعد العسكرية، والاستفادة من التقنيات التكنولوجية الجديدة بدرجة أكبر، وتدشين والتوجه نحو بناء قواعد ومنشآت عسكرية نوعية، مثل تلك القواعد الذكية والمتنقلة والسرية تحت الأرض والصديقة للبيئة.

قواعد متقدمة

لعل الاتجاه الأبرز بين اتجاهات تطوير القواعد العسكرية في المستقبل يرتبط بقطاع التكنولوجيا والاستفادة من التقنيات الذكية الجديدة، والعمل على إنشاء قواعد ذكية تتوافق مع التوجهات العامة المستقبلية في مختلف القطاعات الأخرى للتحول نحو مؤسسات ومنشآت ذكية؛ وذلك على النحو التالي:

١- الاستفادة من التقنيات التكنولوجية الجديدة:

يرتبط جانب كبير من اتجاهات تطوير القواعد العسكرية في المستقبل بالجانب التكنولوجي؛ حيث لم تَعُد الاستفادة من التطوُّرات التكنولوجية في القطاع العسكري مقتصرةً على عمليات تطوير الأنظمة والأسلحة العسكرية، لكنها باتت محدداً هاماً في عمليات تصميم وإنشاء وتشغيل القواعد العسكرية وتجهيزها للدفاع ضد التهديدات الجديدة والناشئة، وتيسير وزيادة جودة وأمان عمليات الاتصالات.

كما سيلعب الذكاء الاصطناعي دوراً هاماً في تشغيل وتأمين القواعد العسكرية؛ حيث ستعمل القواعد العسكرية الجديدة على توظيف التقنيات التكنولوجية الجديدة وشبكات الجيلَين الخامس والسادس، مع تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلُّم الآلي المستخدمَين في معالجة المعلومات، واتخاذ قرارات تستند إلى البيانات التي تجمعها وتُحلِّلها بسرعة أجهزة الاستشعار والتقنيات الذكية؛ لتحسين إجراءات التنبؤ والسلامة والصيانة والإنذار المبكر، واكتشاف التهديدات والمشكلات.

٢- تطوير قواعد عسكرية بنظم تشغيل ذكية:

بالتوازي مع التطورات التقنية في مختلف المجالات، وسعي المؤسسات العسكرية إلى تحقيق أقصى استفادة من التكنولوجيا الذكية الجديدة في عمليات تطوير الأسلحة والمعدات؛ تسعى الدول ووزارات الدفاع إلى تطوير قواعد عسكرية ذكية تعتمد في عمليات التشغيل والربط والتواصل على نظم تشغيلية وعمليات ذكية، عبر دمج التقنيات الذكية في التصميم ونظم التشغيل، والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية في القطاع العسكري وفي مجالات الهندسة والاتصالات.

كما يرتبط تطوير نظم الاتصالات في القواعد العسكرية بتجهيزها بأحدث التقنيات، وتغطيتها بأحدث وأفضل الشبكات؛ لذلك تسعى الدول إلى الاستفادة من شبكات الجيل الخامس، والاستعداد للاستفادة من تقنيات شبكات الجيل السادس، وما يليها في نظم قواعدها العسكرية وبنيتها التحتية، كما سيتم الاستفادة من إنترنت الأشياء بشكل أكبر في القواعد العسكرية الجديدة.

وعلى سبيل المثال، تعمل شركة "Honeywell Aerospace" على تنفيذ ودمج تقنيات المباني الذكية بمنشآت وقواعد وزارة الدفاع الأمريكية؛ من حيث أتمتة المباني وتقليل تكاليف الطاقة، وتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات المتقدمة وإنترنت الأشياء لجعل المباني والقواعد العسكرية أكثر ذكاءً.

٣- دعم تقنيات VR/AR /3D printing للتدريبات وصيانة المعدات:

يمكن أن تستخدم القواعد العسكرية الجديدة تقنيات الواقع المعزز والافتراضي لتدريب وإعداد القوات بشكل أفضل لمواقف القتال، من خلال تدريبات أكثر شموليةً وواقعيةً وجودةً، كما أن التقنيات الجديدة تساعد على تسريع عمليات صيانة المعدات العسكرية داخل القواعد العسكرية، مثلما هو الحال مع تقنية الطباعة الثلاثية الأبعاد التي تساعد أفراد الصيانة على إصلاح المعدات وتوفير قطع الغيار بأسلوب سريع وقريب.

٤- تزويد القواعد العسكرية بقواعد بيانات سحابية:

تشير التقديرات إلى أن جمع وتخزين وتحليل ومعالجة البيانات واستخدامها الفعال، سيُصبِح من الوظائف المهمة للقواعد العسكرية المستقبلية. وفي هذا الإطار، تشير بعض شركات التكنولوجيا إلى أهمية الحوسبة السحابية في هذا الشأن، وإلى أن مؤسسات الدفاع باتت أكثر ثقةً وقبولاً للحلول السحابية، وأكثر وعياً بأهميتها في عملية تحديث القواعد العسكرية، وأنها باتت ضرورية لتعظيم الاستفادة من البيانات الضخمة التي يتم جمعها وإنتاجها، خاصةً مع الانتقال إلى الحروب التي تعتمد بشكل كبير على الشبكات، مع اتخاذ القرار المدعوم بالبيانات والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، وأهمية نظم المعلومات في القواعد العسكرية الجديدة.

ولعل من أهم التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا في هذا الشأن هو عامل الأمان، وإقناع المؤسسات الدفاعية بالحوسبة السحابية من حيث أمانها؛ حيث يُعَد نقل البيانات بأمان وسلاسة أمراً ضرورياً، وهو ما بدأت المؤسسات الدفاعية في قبوله والتوجه إليه بدرجة أكبر بالفعل حسبما تشير شركات أمريكية تتعامل مع البنتاجون في هذا المجال، مثل شركة "Honeywell".

الدفاع والمرونة

يرتبط اتجاه مهم من اتجاهات تطوير القواعد العسكرية في المستقبل بالتوجه نحو تدشين قواعد نوعية، وتعزيز مرونة القواعد العسكرية وقدراتها الدفاعية تجاه العديد من التهديدات الحالية والمستقبلية، وهو ما يمكن تناوله فيما يلي:

١- إنشاء قواعد جوية تحت الأرض لحمايتها:

تعمل الدول على إخفاء بعض قواعدها العسكرية لإضفاء طابع من الغموض على حقيقة قدراتها العسكرية بالكامل، وأماكن تمركز قواتها وأسلحتها الاستراتيجية التي يمكن أن تلجأ إليها في حالات الدفاع والهجوم، فضلاً عن تعزيز سرية مكان القواعد العسكرية، وتدشينها تحت الأرض، من القدرات الدفاعية للقاعدة وحماية المعدات والقوات العسكرية؛ الأمر الذي تزداد أهميته في حالة القواعد العسكرية الجوية، بحيث يساعد تدشين القواعد العسكرية تحت الأرض على حماية مدارج الطائرات من القصف والإصابة والتدمير، فضلاً عن تعزيز المرونة والغموض بشأن مواقع انطلاق الهجمات وأسراب الطائرات.

ولذلك كشفت إيران، في فبراير ٢٠٢٣، عن قاعدة جوية تحت الأرض تحت اسم "إيجل ٤٤"، وهي الأولى من نوعها، وكبيرة بما يكفي لإيواء طائرات مقاتلة؛ حيث أكدت طهران أن قاعدة "إيجل ٤٤" التي شُيِّدت في أعماق الأرض، قادرة على تخزين وتشغيل طائرات مقاتلة وطائرات مسيرة، وتضم طائرات مقاتلة مجهزة بصواريخ كروز بعيدة المدى، وتعد واحدة من أهم قواعد القوات الجوية في البلاد؛ وذلك بعد شهور من كشفها في مايو ٢٠٢٢ عن قاعدة جوية أخرى تحت الأرض، تضم طائرات بدون طيار. ويرتبط توجه إيران نحو إنشاء قواعدها الجوية والعسكرية تحت الأرض، بالعمل على حمايتها من التهديدات الإسرائيلية والضربات الجوية المحتملة.

٢- التوجه نحو إنشاء قواعد عسكرية متنقلة:

تعتبر فكرة القواعد العسكرية المتنقلة من الأفكار التي تراود شركات التكنولوجيا والمؤسسات الدفاعية؛ لتعزيز المرونة والحماية والدفاع؛ فعلى سبيل المثال، أعلنت شركة "نورول" للتكنولوجيا التابعة لرئاسة الصناعات الدفاعية التركية، في أبريل ٢٠٢١، أنها اخترعت خيماً خاصة تستخدم لبناء قاعدة عسكرية متنقلة خلال ١٥ دقيقة فقط، تمتد على مساحة ٥ آلاف متر مربع، مع تميزها بسهولة وسرعة بنائها وتفكيكها، وأن هذه الخيام قادرة على مقاومة الهجمات الباليستية، وتوفر كل أشكال الحماية المطلوبة للعناصر والأفراد والمعدات الموجودة داخلها.

٣- مواجهة التهديدات السيبرانية المحتملة:

مع تزايد وتسارع التطورات التكنولوجية، والاعتماد على التكنولوجيا المتطورة في نظم الاتصالات وتشغيل القواعد العسكرية الجديدة، باتت معايير الأمن السيبراني من أهم معايير أمان القواعد العسكرية وضمان فاعلية التشغيل وكفاءة نظم الاتصالات، مع مراعاة تحديث معايير الأمن السيبراني للاستجابة لأحدث التهديدات السيبرانية المحتملة؛ حيث تحتاج القواعد العسكرية الجديدة إلى تعزيز وتأمين وزيادة كفاءة قدراتها الاتصالية؛ لمواكبة التهديدات السريعة التطور التي ستُواجِهها؛ فمع زيادة الاعتماد على التقنيات التكنولوجية والذكية والحلول السحابية، تزداد أهمية الاستثمار في قدرات الدفاع والأمن السيبراني باعتباره مدخل الحد من احتمالات تضرُّر أو توقُّف أو خلل أنظمة القواعد العسكرية؛ لذلك تعمل القواعد العسكرية الحديثة على تطوير وتطبيق قدرات الكشف عن التسلل والوقاية منه لرصد واكتشاف تهديدات الأمن السيبراني والاستجابة لها ومواجهتها.

٤- تعزيز المرونة تجاه الكوارث الطبيعية:

شهدت السنوات الماضية تضرر بعض القواعد العسكرية من الكوارث الجوية الحادة، مثل ما جرى لقاعدة "تيندال" الجوية في ولاية فلوريدا الأمريكية؛ حيث تعرضت عام ٢٠١٨ لإعصار "مايكل" العاتي الذي تسبب في أضرار جسيمة بالقاعدة؛ لذلك اتجه البنتاجون في عملية إعادة بناء وإصلاح تلك القاعدة، إلى تحويلها إلى قاعدة تراعي تهديدات الكوارث الطبيعية في المستقبل، وتعزيز معايير المرونة والاستدامة.

كما تعرضت قاعدة "أوفوت" الجوية مقر القيادة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، عام ٢٠١٩، لفيضان شديد وسريع، عرَّض المكاتب والذخيرة والمعدات للخطر، ودفع نحو سرعة إنقاذها ونقلها. ووافق الكونجرس على خطة لإعادة البناء والإصلاح لمدة أربع سنوات بتكلفة تقدر بقرابة ٦٥٠ مليون دولار، كما أن تلك الكارثة قد وقعت بالتزامن مع بدء العمل على تنفيذ خطة لتعزيز الحماية ونظام السدود ضد الفيضانات وزحف المياه، وهي الخطة التي جرى وضعها على ضوء مخاطر وأضرار فيضان ٢٠١١، وكان من المفترض أن تكلف حينها نحو ٢٢/٧ مليون دولار.

وبينما يشير العديد من المسؤولين العسكريين إلى أن المنشآت العسكرية الحالية ليست محصنة بالدرجة الكافية ضد ظواهر الطقس والمناخ القاسية، فإن ذلك يطرح مخاوف من تأثُّر القواعد العسكرية الحالية بالكوارث الطبيعية

المحتملة، خاصةً مع تزايد المخاوف من تزايد حدة وتكرار الكوارث الطبيعية خلال السنوات والعقود المقبلة بفعل التغيرات المناخية؛ الأمر الذي يدعو إلى الاهتمام بتعزيز مرونة القواعد العسكرية تجاه الكوارث الطبيعية المحتملة، وإعادة تصميمها وبنائها وفق معايير الحماية والسلامة من تلك الكوارث والظواهر المناخية المتطرفة، وتعزيز الاستعدادات لها والقدرة على تحملها، وتحسين البنية التحتية للقواعد العسكرية وإعادة تصميم المنشآت الجديدة بشكل مرن يتوافق مع التهديدات المناخية، كما ستعمل القواعد العسكرية على زيادة الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي ونماذج التعلم الآلي في الاستعداد للكوارث الطبيعية والتنبؤ بها والإنذار المبكر عند حدوثها ومواجهتها؛ من أجل تحسين الاستعداد للكوارث العالية المخاطر ومواجهتها وتقليل أضرارها.

٥- تطوير نظم الدفاع تجاه التهديدات والأسلحة الجديدة:

بالتوازي مع عملية الابتكار العسكري في الأسلحة الهجومية والصواريخ والطائرات المقاتل والمسيرة، تعمل المؤسسات العسكرية على تعزيز القدرات الدفاعية لقواعدها العسكرية من أجل مواجهة التهديدات والأسلحة والمعدات الجديدة، وبالأخص تزويد القواعد العسكرية بأحدث نظم الدفاع الجوي المدعمة بمسيرات والقادرة على اعتراض الصواريخ المتطورة والأسرع من الصوت.

٦- تأسيس قواعد متماشية مع أهداف مواجهة التغيرات المناخية:

في إطار الخطط الحكومية لمواجهة التغيرات المناخية، وسعي الدول إلى خفض انبعاثاتها الكربونية؛ للحد من مخاطر تغير المناخ، تستهدف جيوش العالم بدورها خفض انبعاثاتها الكربونية؛ فعلى سبيل المثال، أصدر البنتاجون، العام الماضي، استراتيجيته المناخية التي تهدف إلى خفض انبعاثات الجيش الأمريكي إلى النصف بحلول عام ٢٠٣٠، وتشغيل المنشآت العسكرية من خلال كهرباء خالية من الكربون بحلول العام نفسه، فضلاً عن استخدام معدات وآليات ومركبات كهربائية بدرجة متزايدة، وتزويد القواعد العسكرية الجديدة بنظم لإنتاج الطاقة اللازمة لتشغيلها من مصادر متجددة وغير ملوثة للبيئة. وقد بدأت القواعد العسكرية الأمريكية بالفعل تكثف الجهود لتقليل بصمتها الكربونية باعتبار ذلك جزءاً من استراتيجية القوات المسلحة الخاصة بالتغيرات المناخية. وتتجه القواعد العسكرية الأمريكية بالفعل إلى إنتاج واستخدام الطاقة النظيفة، وخاصةً عبر ألواح وشبكات الطاقة الشمسية؛ وذلك بالإضافة إلى استخدام مواد بناء مستدامة للمنشآت الجديدة.

تحديات التحول

ختاماً، فإنه بخلاف العمل على إنشاء قواعد عسكرية ذكية، فإن استراتيجيات تحويل القواعد العسكرية التقليدية إلى قواعد ذكية تُناسِب اعتبارات واحتياجات المستقبل، تُواجِه عدداً من التحديات، منها ما يتعلق بمدى مرونة التصميمات الهندسية والمعمارية للقاعدة، وقابلية وجاهزية بنيتها التحتية للتحول إلى قواعد ذكية، والحاجة إلى استثمارات كبيرة، خاصةً في قطاعَي التكنولوجيا والبنية التحتية، واعتماد ميزانيات استثنائية لتلك القواعد من أجل عملية التحول، فضلاً عن التحدي المرتبط بالحاجة إلى استمرار تشغيل القواعد العسكرية جنباً إلى جنب مع خطوات التحول والتحديث، خاصةً تلك القواعد الاستراتيجية والشديدة الأهمية.

غسان شربل:

المفتاح الصيني والمنطقة

أطلَّ القرنُ الحالي مؤلماً للشرق الأوسط. ضربَ الإرهابُ رموزَ هيبةِ نيويورك وواشنطن فخرجت الإمبراطوريةُ الجريحةُ في عملية تأديب كانت المغامرة العراقية أبرزَ محطاتِها.

لم يتأخر لبنانُ في الانضمام إلى لائحة المنكوبين. اختلطت فيه الاغتيالات بالتدخلات وتصدّع المؤسسات. ثم تقدَّم العقد الثاني مفتوحاً على كل الأخطار. داعبَ الربيعُ أحلامَ الشباب الغاضبِ واليائس. وسرعانَ ما بدا أنَّه أطلَّ في ظروف غير مواتية.

قفزَ المتشدّدون إلى القطار واستولَوا عليه. فاحت رائحة الحروب الأهلية وثقبت الميليشياتُ الخرائطَ فتحوَّل الربيعُ خريفاً قاتماً ومفخخاً. أنجبت العاصفة ملايين اللاجئين وشعوباً من القتلى والجرحى. تزايد الفقرُ والخوفُ وعثرت «قوارب الموت» على ولائمَ جديدةٍ لأسماك البحار.

أهدرت المنطقة الكثيرَ من دمها وثرواتها واستعدَّت للمزيد. في العقد الثالث كانَ الشرق الأوسط يتابع نزاعاته وخساراته. سرقت الحربُ الروسية في أوكرانيا الأضواء من الشرق الأوسط الرهيب. خدعت التقاريرُ سيدَ التقارير وتحوَّل النزاع الممتد عقاباً لطرفيه وللعالم أيضاً بفعل انعكاساته على أسعار الطاقة وسعر الرغيف. غرقت روسيا

> الصين عملاق سكاني واقتصادي وعسكري يعيش في عهد رجل هو أقوى خلفاء ماو

في الفخ الأوكراني وغرق الغربُ معها.

تحت ظلال الخوفِ والثارات والشهيَّات المفتوحة غابَ عن أذهان حكومات كثيرة ما يجري تحت جوانحها.

ملايين من الشبان والشابات يقرأون العالمَ عبر هواتفهم ويريدون الانخراط في نهر التقدم.

يريدون تعليماً عصرياً، وفرصَ عمل، وعنايةً صحيةً فعلية، ومجتمعاً يفتح أبواب الازدهار والابتكار. لا يريدون أن يكونوا مجردَ وقودٍ لاستكمال حروب أجدادِهم.

يريدون مجتمعاً حيّاً يوظف إنجازاتِ التكنولوجيا في تحسينِ حياة الناس. يعرف هؤلاء أنَّ الرصاصةَ ليست أفضلَ من الرغيف وأنَّ الشعارات لا تُسكت الجوع.

غـابَ عن ذهن حكومات كثيرة أنَّ أهـلَ الشرق الأوسط محكومون بالعيش معاً تحت سقفِه على رغم جروح الماضي وأوجاع الحاضر. وأنَّ زمنَ الشطب وتغيير الملامـــح وفرض النموذج الأوحد مضى وانقضى. وأنَّ التاريخَ لا يصلح أســتاذاً إلا إذا فتـــح نوافـــذ المستقبـــل. ففي النهاية لابدَّ للحكومات من أن تجيبَ عن أسئلةِ الأجيال الجديدة التي تطالب بمعالجة المشكلات بذهنيات جديدة وأساليب حديثة.

تزايدت القناعة أنَّ الشرق الأوسط لا يستطيع احتمال أن يُمضيَ العقودَ المقبلة على غرار تلك التي انقضت. وأنَّ حروبَ الاستنزاف المفتوحة لا تعد بغير المزيد من التعثر والاضطراب. إنَّها تستنزف الميزانيات وتحول دون اللحاق بالثورات التكنولوجية المتلاحقة. خيار الإقامة الدائمةِ في العاصفة يدمي الحاضر ويقتل المستقبل.

في ظلّ هذه الصورة بدأت قبل نحو عامين في سلطنة عُمان اتصالات سعودية – إيرانية. لقاءات استكشـــافية لفهم المخاوف والهواجس ومدى الاستعداد للخروج من الوضع السائد. في هذا المناخ كانَ العراق يبحث في عهد حكومة مصطفى الكاظمي عن فرصة للمساهمة في استقرار إقليمي تفادياً لبقائـــه ساحةَ تجاذبٍ واستنزاف. أدارَ الكاظمي جلسات الحوار السعودي – الإيراني التي امتدت جولاتُها أكثرَ من ثلاثين ساعة شملت مواضيعَ ثنائية وإقليمية. أوحت الجلسةُ الأخيرة أنَّ موضوعَ عودة العلاقات صار قريباً وتوقعت بغداد رفع مستوى التمثيل في المفاوضات من الأمني إلى الدبلوماسي.

والحقيقة أن طي صفحة طويلة من المواجهة والشكوك والاشتباك كان يحتاج إلى هالة ضامن دولي كبير قادر على التحدّث بعمق إلى طرفي الحوار.

هكذا ولدت فكرة «المفتاح الصيني» لضمان فتحِ الباب المغلق منذ عقود.

ولأنَّ المصالحَ هي الصخرة التي تُبنى عليها العلاقات يمكن فهم مبادرة الصين إلى الانخراط في أول إطلالة دولية لها في صورة راعٍ وضامن للخروج من نفق أزمة إقليمية معقدة طالت فصولها. ولعلَّ الضمانة الأهم هي أنَّ العملاق الصيني يقيم شراكة استراتيجية مع إيران

> حروب الاستنزاف المفتوحة لا تعد بغير المزيد من التعثر والاضطراب

والسعودية وسيعتمد اقتصادُه في السنوات المقبلة على الطاقة الوافدة من البلدين وهي حيوية لاستمرار نبض النمو في هذا الاقتصاد.

واضح أنَّ السعودية التي بدأت تقطفُ ثمارَ النهضة الشاملة التي أطلقتها «رؤية ٢٠٣٠» تعتبر الاستقرار شرطاً لإخراج الشرق الأوسط من دوامة الفشل والاستنزاف والتدهور. تتصرَّف السعودية على قاعدة أنَّ أفضلَ حماية للازدهار هي أنَّ تهبَّ رياحَ الاستقرار والازدهار على دول الجوار أيضاً.

وقد تكون إيران تشعر بالحاجة إلى إعادة تقويم سياستها في الإقليم. أو إلى استراحة للتفرغ لمواجهة استحقاقات داخلية، خصوصاً في ضوء التدهور الذي طرأ على علاقاتها مع أوروبا بعد مشاركة مسيَّراتها في الحملة الروسية في أوكرانيا. وفي موازاة ذلك، كانت الصين الوحيدة في نادي الكبار القادرة على التحدث مع الطرفين، ومن أجل نجاح يضمن مصالحَهما ومصالحها في آن.

المفتاح الصيني ليس فرصة للسعودية وإيران فقط. إنَّه فرصة أيضاً للدول التي تصدعت مؤسساتها بفعل عوامل عدة بينها التجاذب الإقليمي فيها وحولها. لكنَّ المفتاحَ الصيني ليس علاجاً سحرياً.

إنَّه يوفر فرصة على الدول المهتمة باستعادة استقرارها اغتنامها. في بيان بكين عبارة يجب أن تستوقفَ دول المنطقة. إنَّها العبارة التي تتحدَّث عن تأكيد الطرفين (السعودية وإيران) على «احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية». احترام سيادة الدول لن يكون ممكناً عملياً إلا إذا اختارت القوى الفاعلة في الدول المصابة بالتدخلات العودة إلى العيش تحت سقف منطق الدولة ومؤسساتها، بعيداً من توزيع الدولة على الفصائل. وهذا يصدق على العراق الذي يحاول إنعاش منطق الدولة على حساب منطق الفصائل، ويمكن أن يصدق في اليمن ولبنان وسوريا على رغم الفوارق بين مختلف الحالات.

الصين عملاقٌ سكانيٌّ واقتصاديٌّ وعسكريٌّ يعيش في عهد رجل هو أقوى خلفاء ماوتسي تونغ.

تحاول الصينُ التقدّمَ والانتصار بمنطق التعاون والازدهار لا بمنطق إطلاق النار. تتموضع في الأزمات بحكمة ومن دون الانزلاق إلى حد تعطيل قدرتِها على أن تكونَ جزءاً من الحل أو راعيته.

وربما هذا يفسر التصريحات الأخيرة للرئيس الأوكراني. يعرف زيلينسكي أنَّ الحربَ الطويلة مكلفة لروسيا، لكنها قاتلة لبلاده. لهذا واضح أنَّه يبحث عن المفتاح الصيني علَّه يُستخدم في أوكرانيا بعدما استُخدم في الشرق الأوسط.

*رئيس تحرير «الشرق الاوسط»

www.marsaddaily.com

رأي الاتحاد الوطني هو الرأي العام الكوردستاني.. والعكس صحيح

افتتاحية PUKMEDIA

هذه هي الحقيقة الساطعة اليوم بكل وضوح في فضاء اقليم كوردستان.

فجماهير الشعب متيقنة منذ أمد بعيد، بإدراكها الشعبي وصبرها، أن أفضل خيار بالنسبة لكوردستان فيما يتعلق بملفات النفط والميزانية ومجمل الملفات السياسية، هو الاتفاق الدستوري مع بغداد، لأنه السبيل الأقوم للعمران والحياة والمعيشة.

والاتحاد الوطني الكوردستاني، باعتباره منبثقا من تطلعات وآمال جماهير الشعب، حريص منذ القدم، في جميع حراكاته السياسية، على هذا الخيار الدستوري، الكوردستاني العراقي المشروع، وفي النتيجة انتصر هذا الخيار اليوم على التعنت واللامبالاة والركض وراء السراب، وباتت السياسة السائدة والرسمية في كوردستان والعراق.

هذا هو الدرس الأول والأساس والبدائي لحدث بغداد العاصمة.

وسيكون مواطنو كوردستان مطمئنين، كما كانوا دوما، بأن هناك قوة تجسد مطالبهم وترسخها، وتخوض المعارك السياسية والديمقراطية دفاعا عنهم، والاتحاد الوطني على يقين تام أن سياساته الصائبة ستنجح، وفي النتيجة سيترسخ ما يصب في مصلحة جماهير الشعب ويضمن حياتهم ومعيشتهم.

في النتيجة انتصر خيار الشعب وموقف الاتحاد الوطني على التعنت واللامبالاة